

# العلاقات بين الدولة ورأس المال في تونس في عهد قيس سعيد

سبتمبر 2024  
كولين باورز



## مؤسسة نوريا للأبحاث

مؤسسة نوريا للأبحاث هي منظمة بحثية مستقلة وغير ربحية، لها امتداد ضمن الأوساط الأكاديمية. تتمثل مهمة المؤسسة الرئيسية في أن تستمد المعلومات من مصادرها الميدانية وتوظفها ضمن أعمال بحثية ذات قيمة، لإنارة صانعي القرار وإثراء النقاش العام. واقتناعاً مما بأنه لا يمكن فهم الأزمات السياسية دون معرفة دقيقة بالتحويلات الميدانية، فإن منظماتنا تسعى إلى اعتبار العمل الميداني كأداة علمية أساسية ضمن جهودها البحثية. وإدراكاً مما، كذلك، بأن على المعرفة أن تعود بالنفع على المجتمع، تلتزم منظماتنا بإرساء سبل الحوار بين الفاعلين الميدانيين وصانعي القرار والمواطنين من ذوي الاهتمام بالقضايا المطروحة. ومنذ إنشائها في سنة 2011، يُغطي العمل البحثي لنوريا الآن كلا من الأمريكتين، أوروبا، شمال أفريقيا، الشرق الأوسط وجنوب آسيا.

## عن البرنامج

برنامج نوريا للأبحاث - الشرق الأوسط: يقع المقر الرئيسي لبرنامج نوريا الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في باريس. و يجمع البرنامج ثلة من الباحثين الذين يتمتعون بمسيرة طويلة من الخبرة البحثية المتنوعة والممتدة على مستوى المنطقة. كما يتمتع أفراد هذا البرنامج بقابلية العمل حول البيئات الاجتماعية والسياسية الهشة عبر الارتكاز على المعطيات الميدانية وذلك بغرض إثراء النقاش العام، وإرشاد القرارات السياسية، وإسناد حملات المناصرة المتعلقة بالمواضيع البحثية ضمن المنطقة المتوسطة. واقتناعاً مما بأولوية البحوث التطبيقية والدقيقة للديناميكيات الإقليمية، يسعى برنامجنا جاهداً إلى تقاسم المعرفة بين أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويهدف في ظل تراجع الفضاء العام، إلى تعزيز قضايا العدالة الاجتماعية والشمول والديمقراطية.

## المؤلف

كولين باورز هو زميل أول ورئيس تحرير برنامج نوريا لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. حصل على درجة الدكتوراه من كلية جونز هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة في سنة 2020، عمل إثر ذلك كباحث في مرحلة ما بعد الدكتوراه بكلية العلوم السياسية في باريس سنة 2022. تحصل باورز على منحة «فولبرايت» مرتين ويمتلك خبرة بحثية تتجاوز العقد من الزمن حول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. «باورز» هو متخصص في الاقتصاد السياسي من حيث التكوين وقد قام بعمل بحثي ميداني في فلسطين، والأردن، وتونس، كما نُشرت أبحاثه في عديد المجلات الأكاديمية والصحافة الدولية و عدد من المراكز البحثية.



# جدول المحتويات

## أبرز النتائج 5

## ملخص تنفيذي 6

## 1. المقدمة 7

## 2. (سوء) الإدارة الاقتصادية منذ 25 تموز/يوليو 12

اللامبالاة تنتج عدم اليقين  
التخويف

## 3. التعثر في إعادة توزيع تصاعدية للثروة عبر الديون 20

القروض المشتركة  
إصدار سندات الخزنة

## 4. العلاقات بين الدولة ورأس المال في عهد قيس سعيد 24

تبايرح العلاقة بين الدولة ورأس المال في عهد قيس سعيد

## 5. خاتمة 27

# أبرز النتائج

1. بدأ قيس سعيد حملة انتقائية ضد أفراد من الأوليغارشية التونسية بداية من سنة 2023. ومع أنّ هذه الحملة لا يمكن فصلها عن قمع قرطاج المتزامن للمعارضة السياسية في البلاد، فإنّ تحرك السلطات ضد رجال الأعمال يرجع في كثير من الحالات إلى تفاقم المشكلات المالية والاقتصادية.
2. تخلو حملة النظام، بوجه عام، من أي منطق أيديولوجي. وعلى الرغم من الخطاب الهجومي و الخطر المحدق الذي يواجهه بعض رجال الأعمال البارزين، فإنّ سياسات قرطاج تجاه رأس المال - وتجاه العائلات الكبرى في تونس على وجه الخصوص - بعيدة كل البعد عن العدا، فقد ساهم حكم سعيد عن طريق إصدار السندات وقانون الضرائب وسياسة تقييد الأجور في زيادة ثروات العديد من رؤوس الأموال وأعاد توزيع الدخل والثروة إلى الأعلى.
3. تفتقر حملة النظام إلى استراتيجية تنمية محكمة. فعلى الرغم من ارتفاع معدلات أرباح الأوليغارشية المالية والمجموعات الصناعية الكبرى المملوكة للعائلات بسبب الخيارات السياسية والجمود، فإنّ سعيد لم يحاول جمع هذه الأطراف أو أية أطراف أخرى في إطار تحالف للنمو. فخطوط التواصل بين قرطاج وأقطاب الاقتصاد منعدمة. كما أنّ التنسيق بين مؤسسات الدولة الأخرى ومجتمع الأعمال محدود، وعادةً ما يكون منعزلاً داخل مجالات اختصاص كل وزارة على حدة. ويظهر غياب الشراكة التنموية بين الدولة ورأس المال بصورة أوضح في أرقام الاستثمار الضئيلة على مدى السنوات الثلاث الماضية.
4. إذا ما كان لنا أن ننسب صفات معينة إلى الإدارة الاقتصادية في عهد قيس سعيد، فستكون اللامبالاة والتخويف.
5. بالنسبة للامبالاة، لم يلق الرئيس بالأ للاقتصاد، باستثناء فترة الأزمة. وإلى حدود كتابة هذا التقرير، لم توظف قرطاج مستشاراً اقتصادياً واحداً. ولغاية يومنا هذا، لا يزال الرئيس محجماً عن محاولات إعادة التفكير في كيفية إنعاش الاقتصاد، ولم يبذل أي جهد لتغيير الموظفين المكلفين بوضع السياسات وإدارتها.
6. توطن التخويف في صلب الإدارة الاقتصادية لسعيد بمجرد أن تمكّن منه اليأس الناجم عن العجز في الميزانية ومدفوعات سداد الدين وتدني النمو. يبدو التخويف أداة ابتزاز عند قرطاج، إذ تراه وسيلة لإجبار رجال الأعمال البارزين على تحويل الأموال للدولة أو تغيير طريقة التعامل.
7. على المستوى الكلي/الماكروي، تخلق إدارة سعيد عبر لا مبالاتها وتخويفها حالة من الشلل وسط مجتمع الأعمال. فنظراً لعدم اليقين بشأن التوجهات السياسية والتخويف من طريقة تأويل القانون وتطبيقه، تكون استجابة الغالبية من أصحاب الأعمال الحد من الاستثمار وتخفيض مقدار الثروة الشخصية التي ترصدتها عين السلطة.
8. إنّ عواقب الإدارة الاقتصادية لسعيد ونهجه الارتجالي في العلاقات بين الدولة ورأس المال بالغة الأثر ومن المرجح أن يزداد أثرها مع الوقت. فعدم انسجام خط قرطاج يعود أولاً إلى عدم كفاية الاستثمار، وكنتيجة لذلك، إلى ضعف في خلق فرص العمل والإنتاجية. ولا تقتصر هذه النتائج على عرقلة مسار التنمية في تونس، بل تمتد إلى تهديد السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي.

# 1. المقدمة

# ملخص تنفيذي

في السابع من تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وبينما كانت النسخة الأولى لمشروع قانون المالية لسنة 2024 تكشف عن فجوات في الإنفاق بمقدار مليار دينار، تم إلقاء القبض على مروان المبروك. كان صهر بن علي قبل طلاقه من سيرين ابنة الدكتاتور التونسي السابق، في وقت اعتقاله مديراً مشاركاً، إلى جانب شقيقه إسماعيل ومحمد علي، لثاني أكبر شركة قابضة في تونس (مجموعة المبروك).

جاء سجن مروان بعد فشل المفاوضات مع «اللجنة الوطنية للصلح الجزائري». ومع أنّ التفاصيل لم تظهر بعد، فمن الظاهر أنّ جوهر العملية كان مرتبطاً بالمسائل المالية. وبحسب أفريكاً إنتلجنس، فإنّ لجنة الصلح الجزائري، المُستحدثة لإدارة مبادرة الصلح التي أطلقها قيس سعيد والهادفة إلى استعادة الحيوية الاقتصادية لتونس عبر تقديم العفو عن الجرائم التجارية السابقة مقابل النقد أو الاستثمار «الاجتماعي» أو كليهما، كانت تسعى لجلب ثلاثة مليارات دينار تونسي من المبروك (969 مليون دولار بسعر الصرف السائد). وبحسب إحصاء مساعدي سعيد، كانت هذه هي الغرامة المطلوبة من عملاق الاقتصاد نظير ارتكابه عددا من الجرائم، على غرار الاستحواذ من دون وجه حق على فرع أورنج تليكوم المحلي في العام 2010<sup>2</sup>، مع العلم أنّ محكمة العدل الأوروبية فرضت عقوبات على المبروك منذ زهاء عقد من الزمان بعد انتفاضة سنة 2011. وللأسف، بعد ثبوت عزوف وعجز القضاء عن الحصول على الأموال المطلوبة، فقد جنح إلى اتهام المبروك بمجموعة من الجرائم التي من بينها غسيل الأموال والمخالفات المالية ورشوة موظف عام<sup>3</sup>. ولم يكن المبروك المعتقل الوحيد من بين رجال الأعمال في 7 تشرين الثاني/نوفمبر. فقد اعتُقل عبد الرحيم الزواري أيضاً. كان الزواري، الوزير السابق في ظل نظام ما قبل الثورة ومن الرجال البارزين في حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، نائباً لرئيس شركة ستافيم بيجو - صاحبة امتيازات احتكارية لبيجو وأوبال، ومنذ العام 2021، سيطروا - حين لاحقه السلطة<sup>4</sup>.

لم تمثل تحركات الدولة ضد المبروك والزواري - في الذكرى 36 لانقلاب بن علي الطبي على الحبيب بورقيبة - توجهاً سياسياً بقدر ما مثلت تحول قرطاج إلى صيد الطرائد الكبيرة. وفي الواقع، كان الرجلان آخر من وقع من الأوليغارشيين في متاعب مع نظام سعيد.

ففي شباط/فيفري 2023، أُوِف كمال اللطيف الشريك المؤسس لعملاق البناء سوماكو، وأحد أكثر الأطراف المؤثرة في السياسة التونسية من خلف الكواليس منذ أيام بن علي، ووجهت إليه اتهامات المشاركة في التآمر على أمن البلاد. كما طال الإيقاف نور الدين بوتار، مالك راديو موزاييك أشهر الإذاعات الخاصة في تونس، ووجهت إليه اتهامات بغسيل الأموال إلى جانب التآمر، ولم يفرج عنه إلا بكفالة<sup>5</sup> في أيار/ماي 2023. وفي أيلول/سبتمبر الماضي، أُلقت فرقة الجرائم المالية التابعة للحرس الوطني في العوينة القبض على حسين الدغري، أحد كبار رجال المال في تونس، وأحضرتة للمثول أمام قاضي التحقيق في المحكمة الابتدائية. يواجه الدغري اتهامات بغسيل الأموال والفساد المالي<sup>6</sup> ودخل

تحف التناقضات بنهج قيس سعيد في التعامل مع المصالح الاقتصادية الكبرى في تونس. فمن جهة أولى، سوف تعتمد السلطة إذا ما واجهت عبء الدين المتزايد ومرور سنة أخرى من النمو الضعيف في 2023 إلى شن حملة على بعض الأفراد من الأوليغارشية التونسية، ومن بينهم مروان المبروك الشخصية التونسية البارزة. لكنّ النظام التونسي، وإن ظل يبتز و/أو يوجه الاتهامات إلى أصحاب رؤوس الأموال المعنيين، فقد قدم في الآن نفسه وبكل هدوء فرصاً ذهبية لشخصيات بارزة أخرى من أصحاب رؤوس الأموال. فقد تمتعت اللوبيات الكبرى الناشطة في قطاعات متعددة بسنوات استثنائية تجلت في إيرادات العام الماضي. وحصلت البنوك المقيمة على أرباح مهولة (كما هو الحال منذ 2021)، مستفيدة من عملية إقراض الدولة. كما أنّ أداء المستثمرين الأجانب كان جيداً بدوره، إذ استفادوا بطريقة غير مباشرة من سياسة الدولة في تقييد الأجور.

يحاول هذا التقرير، منطلقاً من عدم الاتساق في تعاملات النظام مع مجتمع الأعمال، الإحاطة بإدارة الاقتصادية المعاصرة في تونس في عهد قيس سعيد والعلاقات المعاصرة بين الدولة ورأس المال.

وفي ما يتعلق بالحوكمة، تشير النتائج إلى أنّ قرطاج تتعامل مع مسائل التنمية الاقتصادية بلا مبالاة، لتجعل من الجمود والتبعية للمسار أساساً لأجندة السياسة العامة. ونتيجة لذلك، حافظ النظام الحاكم على البنية القانونية والتنظيمية التي ساهمت منذ فترة طويلة في محاباة النخبة التونسية، وأدعن في الآن نفسه لتوطيد العائلات الكبرى كارتلها البنكي. ومع تدهور الوضع الاقتصادي في سنتي 2022 و2023، كان على اللامبالاة أن تنزاح جانباً لبعض الوقت. وتمثلت إجراءات إدارة الأزمة المتخذة من الرئيس أساساً في الضغط على أوليغارشيين بعينهم وبيع سندات خزائنة<sup>1</sup> للمؤسسات المالية المحلية. وفي الواقع، ساهمت هذه الإجراءات في شل الاستثمار في حين منحت لعدد من الأثرياء التونسيين أحقية الاستحواذ على تدفقات الدخل المستقبلية من العاملين في القطاع الرسمي والعائلات المنخفضة والمتوسطة الدخل.

وفي ما يتعلق كذلك بالعلاقات بين الدولة ورأس المال، يرى التقرير أنّ سياسة قيس سعيد قد عزّزت معدلات الأرباح لعدد من كبريات الشركات التونسية، لكنّها فشلت بالتزامن مع ذلك في إقامة شراكة تنموية مع مجتمع الأعمال. فالشركات تحجم عن توظيف رؤوس أموال جديدة، على الرغم من أرباحها، لعدم يقينها من التوجه السياسي لقيس سعيد ونطاق حملته التقييدية. ولا تخفى على أحد الآثار غير المباشرة لإحجام مجتمع الأعمال عن الاستثمار. والأهم من ذلك، أنّ هذا الإحجام يقف خلف الأزمات المستمرة في تونس من أزمة غياب الوظائف إلى الاقتصاد غير الرسمي والإنتاجية. وبالنظر إلى المستقبل، يرى هذا التقرير أنّ غياب شراكة تنموية حقيقية من شأنه تهديد السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي لحكم سعيد.

1 يصدرها البنك المركزي التونسي بمسمى رفاع الخزينة. (المترجم)  
2 يبدو أنّ تجميد أصول المبروك وإخضاعها لعدد من التحقيقات المحلية على مدى السنوات العشر الماضية - تحقيقات قضائية برأت اسمه ثلاث مرات - بلا أية أهمية.  
3 تشير تسريبات من محاميه إلى أنّ قضية الحكومة تتعلق بصفقات مع مجموعة صيدا الغذائية، شركة كعك وشوكولاتة يديرها المبروك تحتفظ فيها الدولة بحصة في الأسهم. لمزيد من التفاصيل بشأن هذه القضية، انظر: Marwane ben Yahmed, "Ce que l'affaire Marwane Mabrouk dit de la Tunisie de Kais Saied", Jeune Afrique, November 22, 2023  
4 Africa Intelligence, "Les grandes fortunes plus que jamais dans le viseur de Kais Saied", L'événement: Africa Intelligence, October 12, 2023  
5 تحدد تصريحات الناطق باسم المحكمة الابتدائية بتونس العاصمة أنّ الزواري سيواجه اتهامات بالكسب غير المشروع تتعلق بشراء ديوان البحرية التجارية سبع سيارات  
6 Staff Writer, "Tunis court of first instance grants bail to Abderrahim Zouari", Tunisie Numerique, December 22, 2023  
7 Staff Writer, "En Tunisie, le journaliste Nouredine Boutar libéré sous caution," Agence France-Presse, May 25, 2023  
8 Staff Writer, "En Tunisie, Kais Saied met la pression sur les entrepreneurs", Jeune Afrique, October 5, 2023

السجن مع الدغري في اليوم نفسه محمد فريخة، البرلماني السابق عن حركة النهضة والمالك الحالي لشركة تالنت وطيران سيفاكس. تقول الإشاعات إنّ فريخة، أحد المقربين سابقاً من منصف المرزوقي، سوف يواجه اتهامات بالاحتيال والتهرب من سداد ديونه.<sup>7</sup> كما شهدت الأيام الأخيرة من العام 2023 استدعاءً على خلفية شبهات بسوء الإدارة المالية<sup>8</sup> لأحمد رجبية المدير العام السابق لبنك الإسكان والمدير العام البنك العربي لتونس بين 2019 و2022 (الملقب بـ«صديق الحكومات»). وفي الفترة نفسها، وُجّهت إلى رضا شرف الدين – مؤسس يونيميد ومديرها التنفيذي، وهي من أكبر شركات الأدوية التونسية – اتهامات بجرائم تتعلق بالفساد. أما الأخوة الوكيل، ورثة إمبراطورية تجارية كبرى، وإن كانوا بمنأى إلى الآن عن الاتهامات الجنائية، فإنّ الضغوط المتزايدة من الجهات المنظمة قد أثرت سلباً على ثروتهم. في تموز/جويلية 2023، بدأت هيئة السوق المالية تطبيق إجراءات الفصل 175 ضد أربع من شركات الأخوة المدرجة في السوق. وعند إتمام هذه الإجراءات، ستجد الشركات المعنية نفسها إما مُستبعدة من السوق أو خاضعة لعرض سحب عام.<sup>9</sup> ومما زاد الطين بلة، منع بسام الوكيل من مغادرة البلاد منذ صيف 2023.<sup>10</sup>

وفي علاقة المستقبل، توجد إشارات تشي بأنّ يد القضاء قد تطال آخرين، بعدما طالت سابقاً عدداً من الأوليغارشيين. ففي كانون الثاني/يناير 2024 عُدّل المرسوم عدد 13 المتعلق بالصلاح الجزائي ليمنح الرئيس سلطةً تقديرية فعلية على التعيينات والإقالات من اللجنة الوطنية للصلاح الجزائي المذكورة آنفاً. كما ألغت التعديلات إجراءات الطعن المشددة سابقاً للمتهمين، ورفع مجلس الأمن القومي، برئاسة الرئيس، إلى مرتبة الأمر النهائي في عملية التصالح، بتحويله سلطة الإقرار النهائي للترتيبات المتأتمية من مفاوضات اللجنة.<sup>11</sup> وما دام الرئيس نفسه في حل من الضوابط والقيود، فهذه التعديلات ستحوّل اللجنة إلى سلاح قانوني بيد سعيد. وحال تفاقم الوضع المالي المتدهور للدولة في 2024، كما هو مرجح، فليس من المستغرب أن يستخدمه. ومن الجدير بالذكر أيضاً أنّ التعديلات المعنية نصت على آليات للعقاب الجماعي، فمن تقرر للجنة الوطنية أنّه مذنب، لن تكفي الدولة بمصادرة أصوله، بل ستطال أصول زوجته وإخوته وذريته.<sup>12</sup> ومع اتساع عبء التعويض، لا شك أنّ النظام لديه القدرة على ملاحقة الزمرة الضيقة من أصحاب الدماء الزرقاء التي سيطرت منذ فترة طويلة على القطاع الخاص في تونس.

### متابع أخرى في انتظار الأوليغارشية: انقلاب سعيد على البنوك العمومية

تزداد الأمور تعقيداً أمام الأوليغارشية التونسية مع تحقيقات قرطاج في ثلاثة من كبار البنوك العمومية. كانت هذه المؤسسات منذ زمن بعيد المقرض لا للشركات العامة المعتترة فحسب، بل أيضاً لشركات المحطيين سياسياً. وقد خضعت للتدقيق بدءاً من العام 2021، حين قرر تحقيق أجرته محكمة المحاسبات أنّ بنك الإسكان والبنك الوطني الفلاحي والشركة التونسية للبنك قد منحت قروضاً بلا ضمانات كافية وأخلت في احتساب أسعار الفائدة ومراقبة المدربين.<sup>13</sup> وفي خريف سنة 2023، أجرى قيس سعيد زيارتين علنيتين (وغير معلنتين) للمديرين التنفيذيين للبنك الوطني الفلاحي، ألمح خلالها إلى خطط للتحقيق في المخالفات المالية بالكامل.<sup>14</sup> وحال أفضل كل هذا إلى إغلاق حنفية الإقراض، فمن المتوقع أن تواجه تونس العاصمة وصفافس قريباً مشكلات في توفر السيولة، من بين مشكلات أخرى كثيرة.

وإذا استطلع المرء القصص المثيرة التي تفيض بها الصحافة الاقتصادية في الأشهر الأخيرة، كما فعلنا للتو، فلا حرج عليه إنّ ظلّ أنّ انقلاب سعيد في 25 تموز/يوليو 2021 قد أظلم المشهد على النخبة التونسية. لكن توجد معلومات أخرى تشي بعكس ذلك.

لنتمعن في حياة الناشطين في القطاع المصرفي، بما فيها حياة مروان المبروك صاحب الحصص ضمن أكبر بنك تجاري في البلاد (بنك تونس العربي الدولي). فبالرغم من مطاردة شبح الانهيار لرجال المال في السنوات الثلاث الماضية، فإنّ حكم سعيد بشر هذه الفئة بطفرة شبه تاريخية. فقد قفزت عائدات استثمارات الأوراق المالية قفزة كبيرة بسبب حيازات البنوك غير المسبوقة من الديون الحكومية، بعدما سهّلت شراءها عمليات إعادة التمويل من البنك المركزي التونسي. وبعدها كانت لا تساهم إلا بـ4% في أرباح البنوك في العام 2012، باتت استثمارات الأوراق المالية، وغالبيتها العظمى في سندات الخزنة الحكومية، تساهم الآن بأكثر من 20%. كما ارتفع الدخل من الفوائد<sup>15</sup>، على الرغم من إخضاعه لمعدل ضريبي أعلى بدءاً من العام 2023. في هذا النوع من الأعمال، تستفيد الجهات الدائنة من رفع البنك المركزي التونسي أسعار الفائدة والقروض المشتركة البالغة 2.76 مليار دينار المقدمّة لوزارة المالية منذ العام 2021 من البنوك العاملة محلياً.<sup>16</sup> ومن خلال ما يشبه إلى حد كبير التواطؤ مع المراقبين من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كانت عائدات البنوك من الرسوم المفروضة على أصحاب الحسابات ترتفع أيضاً إلى عنان السماء، إلى حد

جعلها تغطي الآن 70% من التكاليف الثابتة للبنوك<sup>17</sup>. كما ارتفعت الرسوم المحصلة من العمولات المفروضة على المعاملات المالية بشكل كبير، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى عمليات إعادة التمويل المذكورة أعلاه<sup>18</sup>. عند جمع كل هذه العوامل، نجد أنّ ربحية البنوك التونسية في السنوات الثلاث الماضية، على الرغم من اعتمادها المتزايد على الإقراض السيادي المحفوف بالمخاطر، تفوق ربحية البنوك الأوروبية بفارق كبير<sup>19</sup>. ومن الجدير بالذكر أنّ حكم سعيد تزامن مع، إن لم يكن محفزاً لتعزيز أقطاب الصناعة التونسية لمواقعها داخل القطاع المصرفي<sup>20</sup>. وبما أنّ توزيعات أرباح البنوك تصل إلى أكثر من 40% في معظم السنوات<sup>21</sup>، فهذا يعني أنّ معظم الأثرياء في البلاد قد استفادوا مباشرة من موجة الارتفاع المستمر.

### إصلاح البنك المركزي ينذر بنهاية عصر انتعاش رجال المال في تونس

من دون الانتفاص من طفرة الانتعاش بين 2021 و2023، ينبغي للمرء الاعتراف بأنّ الإصلاحات المدخلة إلى قانون البنك المركزي التونسي (اعتمدها البرلمان في شباط/فبراير)، من المرجح أن تضع بأقرب وقت حداً للووقات الجيدة. وفي تحول حاد عن حقبة ما بعد العام 2016 من استقلالية البنك المركزي، تسمح هذه الإصلاحات للبنك المركزي التونسي بشراء ديون (من دون فوائد) مباشرة بقيمة سبعة مليارات دينار من وزارة المالية هذا العام. وبموجب نص القانون، لا يجب أن يكون تمويل البنك المركزي التونسي لميزانية الدولة ممارسة دورية بل إجراءً طارئاً لمرة واحدة. وعلى أي حال، فقد تجاوزت الأمور خط العودة<sup>22</sup>. وهذا التجاوز يؤثّر في البنوك التجارية، إذ إنّ دخول البنك المركزي التونسي المرتقب إلى سوق السندات يضغط على مصدر رئيس من مصادر إيراداتها. من ناحية أخرى، وبالرغم من أنّ مخاطر حدوث دوامة تضخمية محدودة نسبياً بسبب تخصيص البنك المركزي تمويله في المقام الأول للنفقات الرأسمالية، فإنّ البنك بدخوله إلى سوق السندات يهدد بزيادة المعروض النقدي وبأزمة مالية بكل ما للكلمة من معنى<sup>23</sup> بحكم إضعافه الميزانيات العمومية للبنوك التجارية.

وبعيداً عن قطاع التمويل، فقد تمكّنت عدة تكتلات تجارية بارزة من تحقيق نتائج جيدة أيضاً. فأكبر شركة قابضة في البلاد، مجموعة بولينا القابضة، الواقعة منذ تأسيسها تحت سيطرة عائلات بوزقندة وبوريشة وبن عياد، سجلت إيرادات قياسية<sup>24</sup> في 2022. وإذا كانت الأرباح المعلنة عن الأرباع الثلاثة لعام 2023 (3.02 مليار دينار) معياراً يمكن القياس عليه، فمن المرجح أنّ المجموعة قد تجاوزت هذا الرقم في العام الماضي<sup>25</sup>. أما شركة منصف السلامي وان تك القابضة، العاملة في مجال تصدير الأكبال والقطع الميكانيكية والكهربائية لصناعة السيارات، فقد تمتعت بزيادة في الدخل من التصدير<sup>26</sup> في 2022 (+13.7%) و2023. كما كان بزوغ التغيير الجديد طيباً نسبياً على مجموعة اللومي كبرى المجموعات الصناعية والتصديرية في تونس. مستفيدة من الاضطرابات في أوروبا الشرقية الناجمة عن الصراع الروسي الأوكراني<sup>27</sup>، إذ ظلت أعمال شركتي كوفات وكوفيكاب لقطع غيار السيارات، التابعتان لمجموعة اللومي، في أحسن حال. يشهد على هذا افتتاح كوفات مصنعاً للأنظمة الكهربائية<sup>28</sup> في القيروان غرضه تعزيز قبضتها الاحتكارية على هذا القطاع بحكم انفرادها في الإنتاج في الشرق الأوسط وأفريقيا. وعلى الرغم من الخلاف الحالي مع الدولة بشأن رأس المال غير المسلم في وقت كتابة هذا التقرير، فقد تمكّنت العائلة من الاستحواذ على حصة 60% في بنك تونس-الكويت المثقل بالديون بثمن بخس<sup>29</sup> تحت أنظار قيس سعيد.

إذا كانت مجموعة تي تي أس التي يديرها كريم ميلاد قد أثقلت تأثيرات الوباء في السياحة، فقد نجت منها بحال يكفي لمواصلة مسيرتها نحو الهيمنة المالية، دافعة حصة ملكيتها في بنك تونس العربي الدولي إلى 14.55% في الربيع الماضي<sup>30</sup>. وفي الوقت نفسه، ارتفعت إيرادات إمبراطورية مجموعة البياحي المتنوعة، بما فيها إيرادات مصهر الألمنيوم تي بي آر، بما يكفي لتمويل إعادة شراء الأسهم من الأغلبية لتصبح الآن مملوكة بنسبة 82.25% لشركة

16 جرى الاتفاق على قرضين مشتركين مختلفين في العام 2023 بإجمالي بلغ 1.15 مليار دينار تونسي. في 2022، كانت الأرقام 341 مليون دينار. وفي 2021، بلغ الرقم الإجمالي 1.27 مليار دينار، لكن لا بد من الاعتراف أنّ قسماً من هذا المبلغ يعود إلى ما قبل انقلاب سعيد في تموز/يوليو. انظر: Tunisie Valeurs, "Buoyant bond market and the crowding out effect", Comment: Tunisie Valeurs, April 24, 2023  
17 Staff Writer, "Tunisia has borrowed around TND 1,150 million from local banks in 2023", African Manager, October 12, 2023  
18 Fitchwire, "Tunisian banks' increasing profits mask growing liquidity, solvency risks", Fitch Wire, November 6, 2023  
19 Majer, Kechida et al., 2024: 71  
20 Staff writer, "Face à une conjoncture dégradée, les banques tunisiennes prises entre le marteau et l'enclume", Jeune Afrique, October 5, 2023  
21 Majer, Kechida et al., 2024: 23  
22 المصدر السابق نفسه  
23 تبلغ الضريبة على التوزيعات في تونس 10% لا غير  
24 Staff writer, "La Banque centrale de Tunisie autorisée à financer le budget", Jeune Afrique, February 7, 2024  
25 Mathieu Galtier, "La Tunisie prête à compromettre sa Banque centrale pour régler son déficit", Jeune Afrique, January 31, 2024  
26 Mathieu Galtier, "En Tunisie, jeu de chaises musicales dans les conseils d'administration", Jeune Afrique, June 20, 2023  
27 Mohsen Tiss, "Poulina Group Holding: Un chiffre d'affaires de plus de 3 milliards de dinars à fin septembre", Tunisie Numérique, October 23, 2023  
28 Staff writer, "One Tech Holding: Chiffre d'affaires 2022 boosté par les exportations", Kapitalis, January 21, 2023  
29 Claire Nuttall, "EBRD 2022: Auto components manufacturing starts shift from war-afflicted Emerging Europe to North Africa", BNE Intelligence, May 12, 2022  
30 Staff Writer, "Eloumi Group: Cofat's plan to multiply Stellantis and Volkswagen contracts", Africa Business+, April 11, 2023  
Khaled Boumiza, "Le pari à 250 MDT du groupe Eloumi pour sauver sa banque sous risque de liquidation", African Manager, October 9, 2023  
Omar el Oudi, "Groupe TTS racheté au Groupe HACHICHA pour 50 millions de dinars d'actions BIAT", IBoursa.com, March 24, 2023

7 Raouf Ben Hedi, "Mohamed Frikha, quand finit l'opportunisme et commence l'injustice", Business News September 14, 2023  
8 كوتر زنتور، «زلزال يضرب ديكتاتورية المصارف في تونس»، المجلة (3 تشرين الأول/أكتوبر 2023)  
9 Mathieu Galtier, "Le groupe tunisien Loukil est-il à l'agonie?", Jeune Afrique July 11, 2023  
10 لا يجب أن ننسى مصير عماد الطرابلسي. فمن الصحيح أنّ محكمة النقض صادقت على اتفاق المصالحة بينه وبين هيئة الحقيقة والكرامة (لم تعد موجودة الآن) في آب/أغسطس، لكنّ الطرابلسي، ابن شقيق زوجة بن علي، ليلى الطرابلسي، لا يزال في السجن، ويبدو أنّ اللجنة الوطنية لا تزال تراجح شروط غرامة الـ 400 مليون دينار المتفق عليها مع الهيئة.  
11 Frida Dahmani, "En Tunisie, les espoirs déçus d'Imed Trabelsi", Jeune Afrique, August 21, 2023  
12 أسماء سلايحية، «الصلاح الجزائي: الغاية تبرر الوسيلة»، المفكرة القانونية (1 شباط/فبراير 2024)  
13 Staff Writer, "Kais Saied tightens grip on commission for criminal conciliation", Africa Intelligence, February 2, 2024  
14 Frida Dahmani, "En Tunisie, Kais Saied va-t-il vraiment durcir le mécanisme de conciliation pénale?", Jeune Afrique, January 5, 2024  
15 زنتور 2023.  
16 Staff writer, "Panama Papers: les personnalités concernées dans le collimateur de Kais Saied", Réalités Online September 19, 2023  
17 Tommaso Majer, Saied Kechida et al, Competition market Study of Tunisia's Retail Banking Sector, Report: OECD Publishing Paris, 2024

المغاظة العامة. عادت أعمال البيع بالتجزئة على شركة المغاظة بقرابة مليار دينار تونسي<sup>31</sup> في العام 2023. وبالمثل، يبدو كل شيء قوياً داخل إمبراطورية عائلة الشايبي متعددة القطاعات. وتشهد تدفقات الإيرادات إلى الشركة القابضة للعائلة (مجموعة أوتيك) نمواً ثابتاً، حيث شهد جناح البيع بالتجزئة والتوزيع التابع لها، وبالتحديد شركة أوليس هايبر ديستريبيشن مالكة 75% من كارفور تونس، قفزات في الدخل والأرباح المقومة باليورو<sup>32</sup> تزيد عن 10% في كل من عامي 2022 و2023. أخيراً، تكسب عائلتا بوشماوي وشبشوب - المالكان لأغلبية شركة سيتي كارز، وكيل كيا المحتر في تونس - ما يكفي لزيادة حصتهما إلى 10% في الاتحاد الدولي للبنوك، وهو بنك آخر في تونس<sup>33</sup>.

كما اجتازت رؤوس الأموال الأجنبية، لا سيما العاملة منها في التصدير، الاضطرابات السياسية في عهد سعيد من دون أن تتكبد أضراراً جسيمة. إذ لطالما كانت تونس لهؤلاء من أرخص موردي العمالة الصناعية الماهرة. وقد عززت إدارة الرئيس الحالي من قدرة البلاد التنافسية من حيث التكاليف عن طريق تجميد التوظيف في القطاع العام وإقناع الاتحاد العام التونسي للشغل بقبول زيادات في الأجور تقل كثيراً عن معدل التضخم (3.5%)<sup>34</sup> في أيلول/سبتمبر 2022. بل وإن أظهر العديد من المصدرين الأجانب مؤخراً تفضيلاً للاستثمار في المغرب، نظراً لتفوق بنيتها التحتية المينائية ومناخه السياسي، فإن ضغط الأجور في قرطاج قد أسفر بلا شك عن استقرار معدلات الأرباح في الشركات القائمة. كانت الأرباح في صناعة النسيج مرتفعة إلى حد أن منظمة أرباب العمل في هذا القطاع وافقت في كانون الثاني/يناير 2024 على زيادة الأجور بنسبة 20% على مدى السنوات الثلاث المقبلة<sup>35</sup>. كما كانت النتائج المالية لشركة ليوني تونس، الفرع المحلي للشركة الألمانية متعددة الجنسيات لتصنيع قطع غيار السيارات وأحد أكبر أرباب العمل في تونس، قوية بما يكفي لتعلن الشركة زيادات في الرواتب<sup>36</sup> بنسبة 6.75-8.5% في كانون الثاني/يناير 2024. وبالمثل، كان أداء الأعمال لشركة أوتوليف السويدية، المورد لقطع غيار السيارات، جيداً بما يكفي لافتتاح مصنع جديد يضم 2200 موظف في زغوان<sup>37</sup>. أما أرباح شركة كروميرغ وشوبرت الشركة الألمانية المتخصصة في كابلات السيارات، فكانت كافية لتمويل توسع في القوى العاملة بلغ 2500 موظف<sup>38</sup>. ومن الواضح أن شركة يونيليفر الهولندية تجد مزيج السياسات المتاح في تونس جد مناسب، فحين قررت الشركة متعددة الجنسيات تقليص عملياتها في إطار عملية إعادة الهيكلة، اختارت إغلاق مصنعها في المغرب والإبقاء على مصنعها في تونس<sup>39</sup>.

علو على ذلك، استمر الأثرياء أفراداً وشركات خلال فترة حكم قيس سعيد في الاستفادة من قانون جبائي منحاز لصالحهم بشكل صريح<sup>40</sup>. أما أصحاب الحصة الأكبر في خدمة السوق المحلي - من أمثال عائلي البيّاحي (عبر المغاظة العامة) والشايبي (عبر سيطرة أوتيك على كارفور وفنك ودارتي) - فقد أتاح الضغط على الأجور المذكور أعلاه استخراج أرباح فائقة من ظروف التضخم التي بدأت في العام 2022. وينطبق الأمر نفسه على المجموعة الفرنسية كاستل، صاحبة حوالي 65% من خامس أكبر شركة في البورصة التونسية، وهي شركة صنع المشروبات بتونس. والحال أن السياسات المربكة لنظام سعيد قد أضرت - لا ريب - بثقة الأعمال وأثارت حذر المستثمرين<sup>41</sup>، بيد أنها في الآن نفسه لم تكن على تعارض مع بعض الفئات من رأس المال. فإذا كان الرئيس مهندساً اقتصادياً ضعيف النمو محفوف بالمخاطر - ليس الخيار الأول لرجال الأعمال -، فهذا لا يعني أنه ترك الجميع في حالة يرثى لها.

إذاً، كيف نفهم علاقات الدولة ورأس المال في تونس قيس سعيد؟ هل اختلاف مصائر أثرياء البلد يرجع لأهواء السوق وتطبيق القانون بجدية، أم يمكن تمييز اقتصاد سياسي معين؟ كيف يتقاطع السعي لتحقيق الربح مع إعادة إنتاج السلطة في هذه المرحلة الحالية؟ أي دور يتصوره سعيد للدولة في هذا الوقت، سواء للبنك المركزي التونسي أو البنوك العامة؟ ما العواقب الاجتماعية المترتبة على تمويل الدولة لديونها في الوقت الراهن؟ أين تكمن القوة حالياً في المفاوضات بين قرطاج والسوق؟ والأهم ربما، ما نتائج نهج قيس سعيد تجاه رأس المال على الصعيد الاجتماعي والسياسي والتنمية؟

أخذاً في الاعتبار قربنا من الأحداث، يقدم هذا التقرير إجابات أولية عن كل من هذه الأسئلة. حيث تنتظم فصول هذا التقرير على النحو التالي:

عقب هذه المقدمة مباشرة، سنستعرض تقييم التغييرات البارزة في السياسة والحكم منذ 25 تموز/يوليو 2021. وبما أن إصدار الدين السيادي وإدارته في صميم هذه الأمور، سوف نولي اهتماماً خاصاً للمالية العامة. وانطلاقاً من ذلك، سوف نحاول استقراء العلاقة الحالية بين النظام ورأس المالين المحلي والأجنبي. وبوضع هذا في الاعتبار، نختتم التقرير بتحليل العواقب التنموية والاجتماعية والسياسية لعلاقات الدولة ورأس المال في الوقت الراهن.

31 انظر:

Staff writer, "Les chiffres de TPR des Bayahi, toujours à la hausse", African Manager, April 18, 2023

Staff writer, "Près d'un milliard de dinars de chiffre d'affaires pour Magasin Général en 2023", Ilboursa.com, January 22, 2024

Omar el Oudi, "Carrefour Tunisie enregistre un chiffre d'affaires record en 2022", Ilboursa.com, February 16, 2023

Staff Writer, "Bouchammaoui and Chabchoub take a stake in UJB", African Manager, February 19, 2024

Tarek el-Tablawy, "Tunisia agrees wage hikes with powerful union key to IMF talks", Bloomberg, September 14, 2022

Staff writer, "20 per cent wage increase for textile workers in Tunisia", Report: Industri-all Union, January 17, 2024

Talel Bahrouy, "Heureux les employés et cadres de LEONI Tunisie!", L'Économiste Maghrebin, January 22, 2024

Staff writer, "Le suédois 'Autoliv' crée 2200 emplois en Tunisie", Managers, March 16, 2023

Leila ben Mansour, "Kromberg & Schubert Tunisie annonce la création de 2500 emplois à Beja", Magazine Entreprises, July 24, 2023

Staff writer, "Alerte investissement: Unilever quitte définitivement le Maroc", Maroc Hebdo, January 9, 2024

40 لمراجعة عامة ممتازة انظر:

Alexander Kentikelenis, Amine Bouzaiene, Sahar Mechmech, Rowaida Moshrif, and Nabil Abdo, "The Middle East and North Africa Gap: Prosperity for the rich, austerity for the rest", Briefing Paper: Oxfam, October 2023

يصد الثقة في الأعمال التجارية، وثقت دراسات المعهد الوطني للإحصاء الاستقصائية للمستثمرين انخفاضاً مستمراً في الثقة بين مديري الشركات الصناعية ومديري المؤسسات الخاصة. يصد الاستثمار، سجل المعهد انخفاضاً أكثر من 3% في الاستثمار في الأشهر العشرة الأولى من العام 2023 (آخر تاريخ توفرت عنه البيانات)، وهو انخفاض يجب على المرء أن يلاحظ أنه يقاس بأرقام العام 2022 المنخفضة بالفعل. انظر:

Staff writer, "Tunisia: volume of reported investment decreases by 3.2% at end of October 2023", African Manager, November 29, 2023

## 2

# (سوء) الإدارة الاقتصادية منذ 25 تموز/يوليو

المؤيدة للخصخصة من ضمن أسباب أخرى<sup>46</sup>. بيد أن التمويل المخصص لدعم هذه الشركات لا يسمح لها فعلياً بالاستثمار في مشروعات جديدة. بالإضافة إلى ذلك، تشير البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم والطاقة إلى أن أداء القطاع العام يتدهور ويراه كبار المسؤولين مشكلة كبيرة. وبعد تعيينها خلفاً لسمير سعيد، أطلقت وزيرة فريال الورغي مباشرة عبر الإذاعة لتدافع عن إرث المصلح الليبرالي التونسي الكبير، الهادي نويرة<sup>47</sup>. كما تكشف التنقلات في البنك الوطني الفلاحي كذلك عن غياب الوضوح في عهد سعيد. فقد تعرضت المؤسسة للانتقاد من قراطج بسبب الإسراف والممارسات الإقراضية الاستغلالية والتخلي عن مهمتها الاجتماعية. كما أقيّل مدير عام البنك، منذر لكحل، لشبهه تورطه في هذه التجاوزات<sup>48</sup>. ولكن عند فحص السجلات المالية، يتبين أن قروض البنك تُمنح بأسعار فائدة أقل من السوق في أغلب الحالات، وأن مشكلاته تتبع من تخصيص 30% من القروض المستحقة، بناءً على أوامر شبه رسمية من الدولة، لديوان الحبوب، وهو الهيكل المسؤول عن تأمين إمدادات الحبوب في تونس وتسعيرها<sup>49</sup>. وإذا كان في كل هذا، أو في إطلاق سعيد ليد القضاة على فئة معينة من رجال الأعمال، ناظمٌ ما أو منطقٌ معين، فمن الصعب علينا الوقوف عليه.

تدفعنا التناقضات في إدارة قيس سعيد الاقتصادية إلى النأي عن وصفها بالمخططة في ظل تقلباتها وطابعها الاتفاقي، بيد أنه لا يزال بوسعنا تحديد النتيجة الوظيفية لتذبذبات الرئيس. فقد تسببت قراراته، سواء عن قصد أو غير قصد، في صياغة نوع من العلاقات بين الأعمال والدولة يحمل آثاراً كبيرة على التوزيع والنمو في تونس. ويمكن رسم اقتصاد سياسي - على هشاشته - للدكتاتورية الجديدة في تونس.

## اللامبالاة تنتج عدم اليقين

يمكن نسبُ مبدأين إلى إدارة قيس سعيد الاقتصادي، أولهما وأدومهما اللامبالاة. ويمكن ملاحظة ذلك بسهولة أكبر في مجالات شؤون الموظفين والتخطيط وتنفيذ السياسات.

في المجال الأول، لا يوجد طاقم اقتصادي متخصص يمكن أن يُطلق عليه طاقم خاص بسعيد. فمنذ مغادرة حسن بالضياف في كانون الثاني/يناير 2022 بعد خدمة استمرت ثمانية عشر شهراً، لم يُوظف مكتب الرئاسة مستشاراً اقتصادياً<sup>50</sup>. كذلك، لم تستفد قراطج من مركز الأبحاث التابع لها (المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية) فيما يتعلق بقضايا التنمية الاقتصادية. أما تعيينات الوزراء وكبار المسؤولين، فتبدو خالية من أي منطق أيديولوجي. فالأدلة تشير إلى أن اختيار المكلفين بإدارة الحقائق الاقتصادية الهامة يجري بناءً على مدى طاعتهم لقرطاج وقدرتهم (أو عدمها) على بناء مركز قوة بديل لها. ومن حيث الخلفية، تأتي غالبية هؤلاء من الأوساط الأكاديمية المعزولة اجتماعياً أو من شبكات المدرسة الوطنية للإدارة التي تُظهر بوجه عام تعاطفاً مع الانقلاب الاستبدادي لسعيد<sup>51</sup>.

## كل أكاديمي الرئيس؟

نتيجة للمنطق المتبع في التعيينات، لا يكاد يُظهر كبار المسؤولين الحكوميين المعاصرين أي تناسق أيديولوجي سواء في مجلس الوزراء أو قيادة المؤسسات كالبانك المركزي ووكالة النهوض بالاستثمار والبنوك التجارية المملوكة للدولة أو مجلس المنافسة.

أما محافظ البنك المركزي في فترة السنتين ونصف الأولى من ولاية سعيد، مروان العباسي، فلم يكن بأي حال من الأحوال من دعاة المقاومة السيادية، وإن أظهرت الأحداث أنه مستعد للتخلي عن المبادئ من أجل البقاء السياسي. والعباسي تكنوقراطي متمرس في نظام بن علي، تخرج في باريس، وتحوّل إلى اقتصادي ومدير مكتب في البنك الدولي، وكان مدافعاً عن سياسة نقدية محدودة تحافظ على الأسعار، أي مدافعاً عن النهج الذي ألقاه قيس سعيد في مزبلة التاريخ هذا الشتاء. خلفه في منصبه، فتحي زهير النوري، بعد مسيرة طويلة في الأوساط الأكاديمية وفترة قصيرة في مجلس إدارة البنك المركزي. وبينما تُظهر انتقادات النوري السابقة لصندوق النقد الدولي على وسائل التواصل الاجتماعي شخصية أكثر أنسجاماً مع رؤى سعيد، فإن وضعه في تصنيف معين أمر معقد، إذ للرجل تصريحات أخرى تُفيد بضرورة تقرب أسعار المواد الغذائية من معدلات السوق ومواصلة المفاوضات مع الصندوق<sup>52</sup>.

46 كوثر زنتور، تونس تمضي في «الطلاق المؤلم» مع الخصخصة، المجلة، 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2023  
انظر: 47

Ministère de l'Industrie, des Mines et de l'Énergie et Groupe de la Banque Africaine de Développement, "Stratégie Industrielle et d'Innovation Horizon 2035", Final Report Tunis, June 2022 48

Staff writer, "Tunisia: Kais Saied s'attaque à la corruption au sein de la BNA Bank", Kapitalis, September 15, 2023  
انظر: 49

Banque Centrale de Tunisie, "Statistiques Financières: Juillet 2023", Report no.223, 2023

بصد قروض البنك الوطني الفلاحي لمكتب الحبوب انظر: 50  
World Bank Group, "Tunisia Economic Monitor: Migration amid a Challenging Context", Report, Fall 2023: 8-9

من مراسلات المؤلف (باريس، كانون الأول/ديسمبر 2023  
بصد مناقشة كاملة لهذا التعاطف انظر، Noria Research, April 2024, Hatem Nafti "Kais Saied and Tunisia's High Functionaries". وبالعموم، يمكن عزو 51

المدني بالقفز على سلم البيروقراطية والحصول على مناصب وزارية. انظر: 52  
Andrea Carboni, "Non-party ministers and technocrats in post-revolutionary Tunisia", The Journal of North African Studies 1, February 2022

انظر: 52  
Mathieu Galtier, "Kais Saied choisit Fethi Zouhair Nouri comme nouveau gouverneur de la BCT", Jeune Afrique, February 15, 2024

منذ الأيام الأولى لانقلابه، لم يهتم قيس سعيد بالمسائل الاقتصادية. بل إنَّها حين لفتت انتباهه أتت ردود فعله إزاءها متضاربة (إن لم تكن مفككة).

والأمثلة على تقلبات الرئيس في هذه المرحلة كثيرة. حتى الآن، ظل الدعم على السلع الأساسية قائماً، بما يثبت رفض الرئيس الرضوخ لصندوق النقد الدولي. لكن، وكما ذكرنا، فقد قُيّدت الأجور والتوظيف في القطاع العام بشدة، مثلما يطلب الصندوق تماماً. بلهج سعيد بقضية المحرومين والشركات الأهلية في خطاب بعد خطاب. لكنّه وللأسف الشديد أذعن لعدم تنفيذ مرسوم بشأن معدلات الفائدة المرتفعة كان قد وقعه بنفسه في تشرين الأول/أكتوبر 2022، وكان تنفيذه ليعود بالنفع بلا شك على تلك الفئات<sup>42</sup>. كما أنه لم يبذل أي جهد لتغيير اللوائح الخاصة بمؤسسات التمويل المتناهي الصغر، الدائن الأساسي لأضعف الفئات في تونس: لا تزال هذه المؤسسات معفاة من الالتزام بحدود معدلات الفائدة، ويفرض أصحابها معدلات جائزة تصل<sup>43</sup> في المتوسط إلى أكثر من 31%. تتردد التصريحات حول أهمية الاعتماد على الذات في قاعات قراطج باستمرار. لكن مع ترداد هذه التصريحات، أصبحت تونس نموذجاً لخطة «ماتي» الاستعمارية الجديدة لجورجيا ميلوني. فقد تطلب سداد مستحقات الواردات الحيوية من الحبوب تدخلات من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. ولا يزال تطوير البنية التحتية الحيوية - كمرافق تخزين الحبوب التابعة لمكتب الحبوب وشبكة الكهرباء التي تشرف عليها الشركة التونسية للكهرباء والغاز - معتمداً على رأس المال من الخارج، وعلى نحو رئيس على التمويل من بنك الاستثمار الأوروبي<sup>44</sup>. أما استراتيجيات التنمية الكبرى من قبيل «الوثيقة التوجيهية تونس 2035»، فلا تزال متجزئة في إطار الشراكة القطرية لمجموعة البنك الدولي. ويعترف وزير مالية سعيد أن الاستعانة بمستشارين في التخطيط أصبحت هي القاعدة<sup>45</sup>.

كما تترد في قراطج باستمرار وعودٌ بـ«عدم التفريط أبداً بالشركات العمومية»، وتتهم جهات غامضة بتخريب هذه الشركات من الداخل لتسهيل خصخصتها، وقد أقيّل وزير الاقتصاد والتخطيط، سمير سعيد، على خلفية مواقفه

Mohamed ben Abderrazek, "Set by presidential decree: thresholds for excessive interest rates have not been issued since January", Tunisie Numérique, September 30, 2023 42

Tommaso Majer, Saied Kechida et al., "Competition Market Study of Tunisia's Retail Banking Sector", Report: OECD, December 2023 43

بصد تطوير البنية التحتية وواردات الحبوب انظر على التوالي: 44  
Press Statement, "EIB Global mobilises substantial resources in Tunisia with €215 million in new financing in 2022", European Investment Bank February 17, 2023

European Bank for Reconstruction and Development, "Country Assessments Tunisia: Business Unusual", Transitions Report 2022-2023, 2023 45

Frida Dahmani, "Ce projet que Giorgio Meloni veut vendre à l'Afrique", Jeune Afrique January 29, 2024  
Staff Writer, "Rehabilitation of planning, pending economic role of the state", Africa Manager December 1, 2023

أما وزيرة المالية، سهام البوغديري نمصية، فهي خريجة المدرسة الوطنية للإدارة ومن كبار الموظفين بالمعنى الحرفي للكلمة. وهي من أقدم أعضاء حكومة سعيد، وقد تجاوزت التناقض بين قنوات الرئيس المناهضة للفساد وكونها أمضت حياتها المهنية متخصصة في قانون جبائي بلغ درجة من التساهل التي تسببت في إدراج تونس كملاذ ضريبي من قبل الاتحاد الأوروبي في العام 2018، وهو تصنيف مشين كانت الوزارة مكلفة بإلغائه من خلال قيادة المفاوضات مع بروكسل.

في وزارة الصناعة والمناجم والطاقة المتجددة، كانت نائلة القنجي - وهي الأخرى من كبار الموظفين وخريجة المدرسة الوطنية للإدارة - أول المختارين للمنصب الرفيع. وأدت بمنظورها التكنولوجي دوراً رئيساً في المفاوضات مع صندوق النقد الدولي وفي إعداد الإصلاحات المحتملة لدعم الوقود كما طلب منها، ولكنها أقيمت بسبب ذلك<sup>53</sup>. وقد يخال المرء أن يأتي خليفتها أكثر توافقاً مع العالمية التي يتبناها سعيد، بيد أن الحال علي غير ذلك، فالشخص المعني هنا، فاطمة ثابت شيبوب، وإن كانت لا تسير حالياً في مسار إصلاح الدعم، فإنها تبدي شخصية أكثر ليبرالية من القنجي التي أقيمت، حيث دخلت الحكومة بعد مناصب تقلدتها قبل ذلك ضمن المنطقة الاقتصادية الحرة في بنزرت وفي بنك تونس والإمارات.

في وزارة الاقتصاد والتخطيط، كان تباين سمير سعيد عن رؤية الرئيس واضحاً منذ البداية. فبصفته البنكية، كانت تصوراته عن التنمية الاقتصادية - بغض النظر عن نظرته لضرورة ترتيب قرض من صندوق النقد الدولي - تتناقض تماماً مع شعارات الاعتماد على الذات التي يرددتها الرئيس. ولعل خلفه، فريال الورغي، قد تكون أقل ميلاً للتحدث بغير ترو أو التدخل مع رجال المال الذين يؤثرون في مصير تونس، حيث جاءت إلى منصبها الجديد بعد فترة طويلة ومجهولة نسبياً في المدرسة العليا للعلوم الاقتصادية والتجارية بتونس. على أي حال، لا يمكننا تصنيف الورغي ضمن أتباع سعيد وإن أوحى بعض كتاباتها بتعاطف مع جوانب من «البرنامج» الاقتصادي المشتت لسعيد<sup>54</sup> - بالتحديد منشوراتها عن سعر الصرف والإصلاحات الاحترازية الكلية والتطوير المالي.

أما الاختيارات لتولي وزارة التجارة وتطوير الصادرات، بدايةً من فضيلة الراحي وإقالتها بعد ذلك وتعيين كلثوم بن رجب مكانها، فلا رابط بينها وبين أي رؤية تنموية. شغلت الراحي منصب مديرة البحوث والمنافسة الاقتصادية في وزارة التجارة خلال فترة النظام بن علي السابق، وهي فترة كانت معروفة بقلّة المنافسة الاقتصادية. وبدلاً منها، وقع الاختيار على كلثوم بن رجب، ذات التكوين القانوني على الصعيد الأكاديمي وموظفة ضرائب على الصعيد المهني، ولكن لم توضح هذه الخطوة الكثير عن الأجندة السياسية لفريق سعيد.

أخيراً، وعلى الرغم من توجيه انتقادات كبيرة إلى للبنوك العامة في تونس، كالبنك الوطني الفلاحي والبنك التونسي للتجارة وبنك الإسكان واثنين من البنوك التنموية الأصغر حجماً، لم يُظهر سعيد إلا قليلاً من الحماس لتعيين موالين ثقات في مناصب الرئيس التنفيذي. وكما ذكرنا في المقدمة، فقد أقيمت منذر لكحل من منصبه في البنك الوطني الفلاحي بسبب تدخلات سعيد، من جملة أسباب أخرى، ولكن لم يُعَيّن مكانه أحد موالى الرئيس: فالرئيس التنفيذي المساعد للبنك، أحمد بن مولاهايم، لا يزال يدير المؤسسة حتى تاريخ كتابة هذا التقرير. وفي الشركة التونسية للبنك، بلغت لا مبالاة قرطاج حد أن يدير الرئيس التنفيذي المؤقت، الأسعد الزناتي الجويني، أمور البنك لمدة تقارب الثمانية عشر شهراً. وفي بنك الإسكان، فإن المدير العام، وجدي قوبعة، لا يُبدي توجهات متماهية تماماً مع سعيد. فقد مرت مسيرته المهنية حتى الآن بين بي باربياس ومجموعة بي بي سي إي ومدير تنفيذي للبنك التونسي الكويتي: وهذه المسيرة لا تُكسب بالضرورة صاحبها خبرة ربط الائتمان بمشروع سياسي أو اجتماعي أكبر. بل على العكس، يبدو قوبعة أقرب إلى راشد الحرشاني. إذ لا تقتصر ملكية الحرشاني، وهو رجل الأعمال الأقوى في تونس على الأرجح، على حصة أسهم كبيرة في أكبر بنك في تونس، بنك تونس العربي الدولي، بل تشمل أسهماً كافية لجعله المالك الثاني في بنك الإسكان.

خلال فترة النظام بن علي السابق، وهي فترة كانت معروفة بقلّة المنافسة الاقتصادية. وبدلاً منها، وقع الاختيار على كلثوم بن رجب، ذات التكوين القانوني على الصعيد الأكاديمي وموظفة ضرائب على الصعيد المهني، ولكن لم توضح هذه الخطوة الكثير عن الأجندة السياسية لفريق سعيد.

أخيراً، وعلى الرغم من توجيه انتقادات كبيرة إلى للبنوك العامة في تونس، كالبنك الوطني الفلاحي والبنك التونسي للتجارة وبنك الإسكان واثنين من البنوك التنموية الأصغر حجماً، لم يُظهر سعيد إلا قليلاً من الحماس لتعيين موالين ثقات في مناصب الرئيس التنفيذي. وكما ذكرنا في المقدمة، فقد أقيمت منذر لكحل من منصبه في البنك الوطني الفلاحي بسبب تدخلات سعيد، من جملة أسباب أخرى، ولكن لم يُعَيّن مكانه أحد موالى الرئيس: فالرئيس التنفيذي المساعد للبنك، أحمد بن مولاهايم، لا يزال يدير المؤسسة حتى تاريخ كتابة هذا التقرير. وفي الشركة التونسية للبنك، بلغت لا مبالاة قرطاج حد أن يدير الرئيس التنفيذي المؤقت، الأسعد الزناتي الجويني، أمور البنك لمدة تقارب الثمانية عشر شهراً. وفي بنك الإسكان، فإن المدير العام، وجدي قوبعة، لا يُبدي توجهات متماهية تماماً مع سعيد. فقد مرت مسيرته المهنية حتى الآن بين بي باربياس ومجموعة بي بي سي إي ومدير تنفيذي للبنك التونسي الكويتي: وهذه المسيرة لا تُكسب بالضرورة صاحبها خبرة ربط الائتمان بمشروع سياسي أو اجتماعي أكبر. بل على العكس، يبدو قوبعة أقرب إلى راشد الحرشاني. إذ لا تقتصر ملكية الحرشاني، وهو رجل الأعمال الأقوى في تونس على الأرجح، على حصة أسهم كبيرة في أكبر بنك في تونس، بنك تونس العربي الدولي، بل تشمل أسهماً كافية لجعله المالك الثاني في بنك الإسكان.

ومن آثار فتور الرئيس في تعيين الكوادر حرمان عملية تطوير السياسات من صياغتها على أساس الهدف. فمع انعدام من يوجه الدفة في قرطاج، وغياب آليات التنسيق، وانعدام التنغم الإيديولوجي بين كبار الموظفين، فإن الوثائق الاستراتيجية المفترض بها توجيه تونس ليست إلا حبراً على ورق. وقد صيغت بالاعتماد على المسارات التقليدية أكثر من أي شيء آخر، بحيث تكاد لا تختلف عن المقترحات التقليدية التي أفضت بالانتقال الديمقراطي إلى طريق مسدود.

في الحقيقة، يمكن ملاحظة الجمود في التخطيط في كل مجال من مجالات السياسات. تركز الاستراتيجية التنموية الحالية رسمياً على «الوثيقة التوجيهية تونس 2035» المذكورة سابقاً. نُشرت هذه الوثيقة في تموز/يوليو 2022، بعدما تحول الاعتلال الاقتصادي المزمع في تونس إلى أزمة بفعل جائحة كورونا، ولا تختلف محتوياتها كثيراً عن الطموحات والمبادئ الاسمية الواردة في خطة التنمية الوطنية لعام 2016 الصادرة عن حكومة الباجي قائد السبسي<sup>55</sup>. فكلتاها خفيفة في محتواها وثقيلة بشعاراتها المستعارة من البنك الدولي، من قبيل الحوكمة الجيدة ومكافحة الفساد والنمو القائم على القطاع الخاص (والتصدير) والتطوير المالي والتنوع وتحسين بيئة الأعمال والتشجيع الاجتماعي والإقليمي والانتقال إلى اقتصاد أخضر وقائم على المعرفة. إن المحاولات اللاحقة لتحديد هذه «الوثيقة التوجيهية» وتحميلها صفة تخصصية قطاعية تحمل علامات الاقتباس الذاتي أيضاً. وبدوره أعاد المخطط التنموي 2023-2025، وهو الذي كان من المقرر دخوله حيز التنفيذ في صيف 2023، التشديد على عبارات مبهمّة كالاستثمار في القطاع الخاص وتحسين بيئة الأعمال. كما يتحدث عن نوايا تعزيز صادرات الفوسفات والصناعات التحويلية، في تجاهل على ما يبدو لواقع أنّ صناعة الفوسفات التونسية تواجه حالياً مشكلات تتعلق بنفاذ الاحتياطات السهلة الوصول واستنزاف رأس المال والأضرار البيئية وتدهور شبكات النقل<sup>56</sup>. بيد أنّ المجال الوحيد الذي تفتح فيه خطة التنمية الثلاثية أفقاً جديداً وإيجابياً يتمثل في تعهدها بتخصيص موارد عامة كبيرة (12.3 مليار دولار) للاستثمار الرأسمالي. لكن، وفي ضوء المشكلات المالية الحالية، تبدو هذه التعهدات مشكوك في تنفيذها.

وفي الوقت نفسه، فإنّ الاستراتيجية السياحية لفريق سعيد (السياحة في تونس 2035: الاستراتيجية الوطنية للسياحة المستدامة) تهمل انتشار الشركات الزومبي المعسرة في القطاع، أنتشاراً يزيد نسبة القروض المتعثرة في البنوك التونسية. كما أنّ الاستراتيجية بلا روح: على غرار الخطط السابقة، تعتمد وثيقة السياحة في تونس 2035 على خطة لزيادة عائدات السياحة بأكثر من ثلاثة أضعاف (والقفز بحصة القطاع من الناتج المحلي الإجمالي من 2.2% في العام 2021 إلى 15% بحلول العام 2035) من خلال تبسيط اللوائح واجتذاب رواد الأعمال والشراكات بين القطاعين العام والخاص<sup>57</sup>. ليس هذا إلا تفكيراً غيبياً إذا وجد شيء اسمه تفكير غيبي. وليس من السهل أيضاً رؤية كيف لزيادة

53 Ghaya ben Mbarek, "Tunisian President Kais Saied fires energy minister after petrol-price comment", The National News, May 5, 2023

54 كتبت الورغي تؤيد أسعار الصرف الثابتة والنهج الاحترازي الكلي بدلاً من النهج النقدي لإدارة النظام المالي في حالة الاقتصادات الناشئة. كما كتبت بشكل نقدي عن التنمية المالية، متسائلة عن تأثيرها في النمو الاقتصادي. يمكن القول إن هذه المواقف تتماشى مع تفضيلات سعيد غير الواضحة. انظر:

Feryel Ouerghi and Oussema Hammami, "Impact of monetary and macro prudential policies on financial stability", SAARJ Journal on Banking & Insurance Research 10:5, 2021

Feryel Ouerghi, "Banking crises and exchange rate politics", Journal of Applied Finance and Banking 2:6, 2012

Feryel Ouerghi and Tayssir Oueslet, "Développement financier et croissance économique : Une étude de l'impact indirect via l'instabilité financière", Finance & Finance Internationale 1:23, 2022

55 حملت هذه الاستراتيجية عنوان «خطة التوجه الاستراتيجي لعام 2015»

Mathieu Galtier, "En Tunisie, le retour en demi-teinte des exportations de phosphates", Jeune Afrique October 30, 2023 56  
Ministère du Tourisme et de l'Artisanat, Tunisia Tourism 2035: National Sustainable Tourism 57

الضرائب على صناعة السياحة وما يرتبط بها، بما فيها المطاعم والمقاهي، بموجب قانون المالية لسنة 2024 أن تحفز هذا الإنعاش.

على الورق، لا تحتوي «استراتيجية الصناعة والابتكار أفق 2035» على شيء يُعترض عليه. تُقدّم الوثيقة تحليلاً متيناً وأهدافاً مدروسة للاستفادة من لحظة تاريخية تتميز بإعادة هيكلة سلاسل التوريد والتحول الطاقوي. لكن، وعلى غرار الاستراتيجيات السابقة، تُكافح «استراتيجية الصناعة» في محاولتها إثبات أنّ وضع تدابير لجعل تونس أكثر «جاذبية» للاستثمار الأوروبي من شأنه تسهيل ارتفاع البلاد إلى قطاعات ذات عائدات أعلى في سلسلة القيمة. وهذا النقد نفسه يمكن توجيهه إلى «استراتيجية الطاقة لتونس أفق 2035» التي أعدتها وزارة الصناعة والمناجم والطاقة. فالمبادئ والأهداف المحددة كلها وجيهة، لكنّ التكتيكات المطروحة لتغيير الوضع المادي في تونس يعترضها القصور - وضع يتجلى في حقيقة أنّ الطاقة المتجددة تلقت وعود استثمارية بقيمة 144.5 مليون دينار تونسي لا غير في العام 2023، بانخفاض يزيد عن 50% عن العام السابق<sup>58</sup>.

تتفاقم أوجه القصور في تخطيط السياسات، وليدة لا مبالاة قرطاج، بأوجه القصور في التنفيذ، وكليهما إشكالي في ذاته ولذاته. ويمكن أن تُعزى أوجه القصور في التنفيذ إلى عدد من العوامل. يضطلع عدم تنمية الولاء الأيديولوجي بين المناصب الوسطى والعلوية في البيروقراطية بدور كبير في هذا (مرد هذا في المقام الأول الفشل في صوغ أيديولوجية اقتصادية واضحة لسياسة سعيد). وبالمثل، يؤدي الاختلاف بين الرئيس ومجلس الوزراء دوره في هذا الصدد. ولا ريب أنّ لتكريس قرطاج اهتماماتها للقضايا الدستورية ومواجهة الأعداء السياسيين دوره أيضاً. كما تظلّ الحقائق القاسية للوضع المالي للدولة ذات تأثير لا يمكن إغفاله. فمع تخصيص الجزء الأكبر من الميزانيات السنوية للنفقات الجارية - من رواتب وتحويلات ودعم وبنفقات الفوائد -، لا تبقى موارد كافية لوضع أي خطط تنمية جدية موضع التنفيذ. بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن تجاهل تأثيرات مجلس الظل العسكري الذي أسّسه سعيد للتشاور معه<sup>59</sup>. فالقرارات النهائية في جميع الأمور العامة، بما فيها السياسة الاقتصادية، يتخذها الرئيس بالتشاور مع دائرة ضيقة من الضباط العسكريين، العديد منهم في «مجلس الأمن القومي» المذكور سابقاً. وتُشير التقارير إلى أنّ الضباط العسكريين الأكثر نفوذاً هم محمد الغول (رئيس الأركان) وعادل جهان (رئيس أركان البحرية) وعبد الرؤوف عطالله (مستشار أمني أول وأميرال) ومحمد الحجاج (رئيس أركان جيش الطيران) ومحمد الحبيب الضيف (مدير عام وكالة الاستخبارات والأمن والدفاع)<sup>60</sup>. وعلى الرغم من عدم امتلاك أيّ منهم لمعرفة في الاقتصاد، فإنّهم هم والرئيس من يتخذ القرارات النهائية.

ينتهي بنا المطاف، على اختلاف الأسباب، في وضع تصبح فيه استراتيجيات التنمية الوطنية لا تساوي الورق المكتوبة عليه، وتكون فيه السياسات المطبقة متناقضة مع الأهداف النظرية للدولة. خذ على سبيل المثال صناعة قطع غيار السيارات، فإنّ «استراتيجية الصناعة والابتكار أفق 2035» تدافع عن هذه الصناعة وتوسع لتعزز نموها، بيد أنّ حكومة الحشاني في كانون الأول/ديسمبر 2023 اتخذت قراراً مفاجئاً بإلغاء مرسوم وزاري صادر في العام 2016 ينص على إلزام أيّ علامة تجارية جديدة للسيارات تريد وجوداً تجارياً في تونس بالموافقة على تجميع سياراتها محلياً. وعلى الرغم من أنّ هذا القرار سيعود بالفائدة على وكلاء السيارات، وقد يسفر عن خفض الأسعار من خلال تسهيل دخول الشركات الصينية إلى السوق، فإنّ هذه الخطوة ستلحق أضراراً كبيرة بالمجموعين المحليين<sup>61</sup>. بعبارة أخرى، تنفذ الحكومة إجراءً من المرجح أن يقوّض مباشرة تحقيق هدف تنموي.

وبالنسبة للطبقات التجارية، فالأثر المترتب على كل هذا هو خلق شعور عميق بعدم اليقين. فاستشراف نوابا الدولة وسط كل هذه التذبذبات أمر شبه مستحيل. والتنبؤ بموعد رفض قرطاج أو تأييدها القرارات الوزارية ليس إلا مضیعة للوقت والجهد. وربما الأهم من ذلك كله، أنّ ذلك جعل التوقعات التجارية والتخطيط التجاري أكثر الأنشطة عبثية. ومع التحولات السريعة في الإجراءات التنظيمية وما شابها، يصبح تمييز ماهية الظروف التجارية في الأشهر القادمة في نهاية المطاف لعبة تخمين. بل إنّ الفئة العليا من الطبقة الأوليفارشيّة مضطرة للتعامل مع الأحداث المتقلبة لحظة حدوثها، والكل يتلمس طريقه وسط العتمة - وهذا من نتاج تهميش الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية ضمن الفضاء السياسي<sup>62</sup>.

ليس من الغريب إذاً أن يكون الرد السائد من أصحاب رؤوس المال عند مواجهة غموض كهذا هو الشلل. على المستوى الكلي، يُترجم هذا إلى تراجع في الاستثمار. ففي الفترة بين الربع الثالث من العام 2021 والربع الثالث من العام 2022،

المتزامنة تقريباً مع السنة الأولى لسعيد في منصب القائد الأعلى، اختارت الشركات إغلاق 121 مصنعاً. وقررت 13 شركة صناعية مغادرة تونس كلياً<sup>63</sup>. ولم يتحسن الوضع كثيراً في العام التالي. فشهدت الأشهر العشرة الأولى من العام 2023 انخفاضاً اسمياً بنسبة 3.2% في الاستثمار بالدينار التونسي؛ وانخفض الاستثمار في الصناعة بنسبة أكبر (5.2%) على أساس سنوي<sup>64</sup>. وبالنظر إلى مدى ضعف الاستثمار بالفعل في عامي 2021 و2022 لا يمكن التقليل من أهمية هذا التراجع، حيث بلغت نسبة تكوين رأس المال الثابت الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي في هاتين السنتين حوالي 16%، أي حوالي 50% أقل من معدلات ما قبل 2011 و25% أقل<sup>65</sup> من العام 2016. تجدر الملاحظة أنّ الشلل المذكور يؤثر في رأس المال المحلي والأجنبي على حد سواء. ومن الصحيح أنّ وكالة النهوض بالاستثمار الأجنبي قد أفادت بزيادة قدرها 7.7% في الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2023، كان نصيب الأسد منها للقطاع الصناعي (62.1%)، لكن هذه الـ800 مليون دولار المجتذبة من الاستثمار الأجنبي المباشر تعادل تقريباً نصف متوسط الاستثمارات الأجنبية المباشرة السنوية في العقد الأول من القرن الحالي. وعند النظر إلى مساهمة الاستثمارات الجديدة - أي الاستثمارات التي تبدأ فيها الشركة الأم مشروعاً جديداً عن طريق بناء منشآت جديدة من الألف إلى الياء - في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مدار السنوات الأخيرة، يغدو تردد الأطراف الأجنبية أوضح: البيانات لعام 2023 غير متوفرة في وقت كتابة هذا التقرير، لكنّ العام 2021 شهد إجمالي 8 استثمارات جديدة (بقيمة 276 مليون دولار) والعام 2022 شهد 14 استثماراً (بقيمة 409 مليون دولار)<sup>66</sup>. وهذه بحق مبالغ ضئيلة.

هل توجد عوامل أخرى تؤثر في تزايد القلق لدى رأس المال (والتراجع المرتبط بالاستثمار)؟ بالتأكيد. فاليوم تتصاعد المخاطر الجيوسياسية. وآثار الجائحة ما زالت تلقي بظلالها. والوصول إلى الائتمان قيّدته اقتراض الدولة المتزايد. كما أنّ معدلات الربح في القطاعات الصناعية لا تني تعاني من مشكلات فائض المعروض العالمي. لكنّ تأثيرات عدم اتساق نظام سعيد في إدارة الاقتصاد واضحة لا تخطئها العين. تُظهر استطلاعات معهد الإحصاء الوطني غياباً واضحاً للثقة عند رؤساء المؤسسات الخاصة<sup>67</sup>. ومن الواضح أنّه حتى مع استمرار قانون الجباية في توفير مكاسب كبيرة لمن لديه طاقم محاسبي ماهر - لا سيما شركات الأوف شور -، فإنّ عدم القدرة على التنبؤ بسياسات الحكومة يفرض على أصحاب رؤوس الأموال الاحتفاظ برأس المال والإحجام عن المخاطرة.

### تعزيز اللدنيين: قرطاج وصندوق النقد الدولي

ما من مكان تتضح فيه تقلبات نظام سعيد في إدارة الاقتصاد كالتضحاه في ملحة المفاوضات مع صندوق النقد الدولي (لا تزال جارية إلى الآن). في الخمسة عشر شهراً الأولى من حكمه، جرت المفاوضات مع الصندوق بدعم رئيسة الحكومة نجلاء بودن وكامل الفريق الاقتصادي، بما فيه محافظ البنك المركزي مروان العباسي، وكانت تجري علناً. وفي إطار هذه المفاوضات، فرض مساعدو سعيد تخفيضاً فعلياً للأجور على موظفي القطاع العام في أيلول/سبتمبر 2022. ولكن بعد التوصل إلى اتفاق مبدئي مع الصندوق في تشرين الأول/أكتوبر 2022، وهو اتفاق سهّل الموقف الحاد إزاء النقابات، قامت قرطاج بوقف العملية تدريجياً واستبعدت جميع الأطراف التونسية المشاركة في التفاوض. هذا التحول، بصرف النظر عن آثاره وأهدافه، أطال أمد استبعاد معظم الشركات المحلية من الأسواق المالية الدولية. كما دفع وكالات التصنيف من أمثال «موديز» و«فيتش» إلى خفض التصنيف الائتماني لتونس طوال العام 2023، لتزداد بذلك تكاليف اقتراض البنوك التجارية التونسية.

### التخويف

يساهم في شلل رأس المال أيضاً المبدأ الثاني الدخيل نوعاً ما في الإدارة الاقتصادية لسعيد: التخويف. أصفّه بـ«الدخيل» في هذه الحالة لأنّ تفعيل سعيد لسياسة التخويف لم يبدأ بشكل جدي إلا بعد تفاقم المشكلات المالية في تونس أواخر العام 2022. لا شك أنّ شيئاً من التهديد كان واضحاً منذ بداية الانقلاب. فقد استدعى سعيد بما يشبه الوعيد رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، سمير ماجول، إلى قرطاج في 28 تموز/يوليو 2021، حيث قدّم التقرير الشهير للجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الفساد والرشوة وألمح إلى أنه سيبدأ قريباً في جمع 13.5 مليار دينار تونسي من الثروات غير المشروعة من بين رجال الأعمال. إلى جانب ذلك، فإنّ إعادة فرضه لحظر السفر، وهي أداة استخدمتها جميع الحكومات الانتقالية في محاولة للضغط على رجال الأعمال أو ابتزازهم، تشي بقمقٍ قادم. أعتمد سعيد، منذ حملته الانتخابية الأولى للرئاسة في 2019، على خطاب غامض ضد الفساد يلح

58 Strategy—Working Together to Build a 21st Century Travel Destination, Report, 2023 : 58

59 انظر: بيانات هيئة التونسية للاستثمار

60 للمزيد بهذا الصدد انظر:

Olivier Vallée, "L'armée tunisienne (volet 3): l'alliance entre Kais Saïed et les militaires", MondAfrique, September 17, 2023

61 Staff Writer, "The four influential officers that have Kais Saïed's ear", Africa Intelligence, February 20, 2024

62 Staff Writer, "Car dealers in turmoil, both happy and worried", African Manager, December 15, 2023

بصدّد تراجع دور الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية انظر:

63 Staff writer, "Tunisie: La Désindustrialisation continue...121 usines ont fermé en une année", Tustex, November 8, 2022

64 Agence de Promotion de l'Industrie et de l'Innovation, "Tableau de bord de l'industrie tunisienne", Report, 2024

65 انظر البنك المركزي التونسي: بيانات الاقتصاد الكلي.

66 انظر:

UNCTAD, World Investment Report 2023, Report, June 2023

67 معهد الإحصاء الوطني، «المسح السداسي حول الاستثمار»، الربع الثاني 2023

فيه إلى فساد غير محدد داخل الدولة والسوق على حد سواء<sup>68</sup>. في الوقت نفسه، شهدت الأيام الأولى لتونس بعد 25 تموز/يوليو عدداً من الحالات التي أبدى فيها سعيد مراعاةً تجاه مجتمع الأعمال. وعلى الرغم من قدرة سعيد على إصدار المراسيم، فقد قيّد نفسه في هذه الفترة بالتوجيه بينما سعى بطريقة عشوائية لجعل الاقتصاد يعمل لصالح الجميع، فناشد التجار بالوازع الديني ضبط الأسعار قائلاً: «المسلم الحقيقي لا ينام وجاره جائع بلا عشاء»<sup>69</sup>. وطالب البنوك بـ«بذل قصارى جهدها» لخفض أسعار الفائدة<sup>70</sup>، وأشاد بالجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية لأنّ أعضاءها دفعوا الضرائب وتبرعوا بمبلغ 53 مليون دولار للخزينة العامة؛ وأعلن للامة ثقته الكاملة في رأس المال الوطني والتزاماته تجاه التنمية التونسية<sup>71</sup>. مقابل كل مثال على الترهيب، وُجد مثال على المحاباة.

وكما ذكرنا سابقاً، أفسح غموض نهج قرطاج الطريق بعد حين لنهج أكثر صدامية ما إن اشتدت الضغوط الناجمة عن ديون الحكومة وعجز ميزان مدفوعاتها. وفي هذه المرحلة بالذات، ظهر سعيد في مقر لجنة الصلح الجزائري ليقرّع ويقلع بعدها رئيس اللجنة مكرم بن منا وعضو آخر من اللجنة أوهمه بفكرة أنّ العوائد المحتملة من التفاوض على الصلح قد تحل محل أموال صندوق النقد الدولي<sup>72</sup>. وفي هذه المرحلة شرع سعيد في إعادة صياغة مرسوم الصلح الجزائري ليزيل منه مواد الاستئناف وينيط تبعيتها بمجلس الأمن القومي. وفي هذه المرحلة أيضاً بدأت وزارة العدل، بعدما أخصعها سعيد تماماً خلال ثمانية عشر شهراً، في تكثيف التحقيقات الجنائية مع الجهات الفاعلة التجارية<sup>73</sup>. كما بدأت المحاكم العسكرية في عقد جلسات استماع للمتهمين بـ«التآمر على أمن الدولة»، وبدأ سجن المرناقية في أطراف العاصمة يمتلئ بمجموعة متنوعة من أعداء الدولة<sup>74</sup>.

وأوردنا في المقدمة لمحة عامة عن رجال أعمال تحت التهديد حالياً بفعل تحول الدولة (المدفوع بالديون) إلى تكتيكات لي الذراع. بعض هؤلاء يحاول التنقل في حقل ألغام الإجراءات شبه الإدارية للتسوية (التي تشرف عليها اللجنة الوطنية للصلح الجزائري). والبعض الآخر يواجه تحقيقات القضاء واحتمالات الإدانة الجنائية. أما القلة غير المحظوظة، فتخضع لأحكام القانون العسكري. ولا تقتصر تأثيرات تحول سعيد نحو إدارة الاقتصاد بإدارة التخويف - جزئياً على الأقل - على من يُساق إلى المحاكم. بل يشعر بها أيضاً العديد من فئات رأس المال المحلي، وبدرجة أقل الشركات والمستثمرين الأجانب اللذين لن يفكر سعيد في إطلاق قضائه عليهما.

يشير عدد من رجال الأعمال التونسيين إلى مدى تأثير هذا الجو المشحون. والحال أنّ كثيرين يُقرّون بشرعية بعض القضايا المنظورة، لكنهم يرون في حملة النظام عشوائية وتسوية حسابات وياساً. كما لم يُغفل أحد عن تلازم التوسع في حملة القمع مع تعمق المشكلات المالية، ما دفع البعض إلى تفسير الحملة على أنها شكل من أشكال الابتزاز المستتر. ومع وصول وزارة العدل المستغلة إلى حالة من الفوضى - وهذه تتجلى في نواة قديمة من القضاة، وكثرة المناصب الشاغرة والمحسوبية في التعيينات في المستويات العليا<sup>75</sup> -، يسود الشعور بأنّ تفسير القانون وتنفيذه بات يخضع لأهواء متقلبة ومسيّسة.

لا ريب عندئذ أن يدفع غموض استراتيجية السلطة القضائية الأطراف المعنية إلى اتخاذ تدابير لتقليل مقدار ثرواتهم الشخصية المعرضة للمصادرة. فقد شاعت، حسبما أفاد عدد من المتحدثين، ممارسة إخفاء أجزاء من ثروة العائلة في ولايات قضائية أجنبية، عادةً من خلال إقامة أحد الأشقاء في الخليج أو أوروبا<sup>76</sup>. وعلى الصعيد التجاري، أعرب بعضهم عن توجيه استثماراتهم الكبيرة نحو الأصول الثابتة خارج الحدود التونسية، خشية أن تثير شركاتهم غضب قرطاج في يوم ما. وعلى غرار الإحجام عن الاستثمار، فإنّ التأثيرات الناجمة عن توجيه الموارد المالية للخارج في آفاق التنمية في تونس واضحة وملموسة.

68 بصد هذا الخطاب انظر:

Colin Powers, "Kais Saied Today, What Tomorrow? Tunisia in the Age of Hyperpolitics", Report: Noria Research November 2023

69 ياسين النابلي، «الخطاب الاقتصادي للرئيس قيس سعيد»، المفكرة القانونية، 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

70 Staff Writer, "President Saied asks banks to cut interest rates", Tunisie Numérique, July 31, 2021

71 النابلي، 2021

72 أسماء سلايمية، «الصلح الجزائري: عندما تصطدم العصا السحرية للرئيس بإكراهات الواقع»، المفكرة القانونية، 30 آذار/مارس 2023

73 بصد هذه العملية انظر: هيئة التحرير، «قيس سعيد يحكم قبضته الخانقة على القضاء واستقلاليتته»، انكفاضة، 26 تموز/يوليو 2023

74 للحصول على لمحة عامة عن الوضع القانوني لأكثر من خمسين شخصاً اعتقلتهم الدولة في هذا الوقت انظر: عيسى زيادية، «قضية التآمر على أمن الدولة: سنة - مرّت على إثارها فكيف كانت الحصيلة؟»، انكفاضة (24 آذار/مارس 2023)

75 Rihab Boukhataya, "Tunisie: La justice vit 'le pire moment de son histoire'", Nawaat, January 18, 2024

76 مراسلات المؤلف عواصم أوروبية، كانون الأول/ديسمبر 2023، آذار/مارس 2024

## 3.

# التعثر في إعادة توزيع تصاعدية للثروة عبر الديون

ومثلما يمكن تفسير تبني نظام سعّيد لسياسة التخويف على أنّه استجابة نفعية، وإنّ كانت قصيرة الأمد، للآزمة المالية، يمكن بنفس الطريقة تفسير استراتيجية الدين السيادي للنظام. وفي حين أنّ السياسة الأولى قد عرضت مصالح العديد من رؤوس الأموال التونسية للخطر، فقد كان للثانية تأثير معاكس. فمَن يمتلك حصة في بنوك البلاد أو لديه وصول إلى سوق السندات عبر وسطاء معتمدين، فقد سهلت له استراتيجية الاستدانة السيادية السعّيدية اكتساب حصة متزايدة من الثروة الوطنية.

لا ينبغي لنا أن نُضفي على عملية التوزيع هذه أكثر مما تستحق من قصدية وتعمد. إذ تُظهر الأدلة أنّ المنطق وراء استدانة الدولة منذ العام 2021 كان نوعاً من البراغمية المضللة، فبعد استبعادها من الأسواق المالية الدولية ومواجهتها عجزاً كبيراً في الميزانية ومتطلبات سداد خارجية ضخمة، ارتأت إدارة سعّيد، لعدم وجود خيار أفضل، الذهاب وراء الخيار الأوضح والمتاح ألا وهو الاقتراض المحلي. وبما أنّ دافعها الأساس لهذه الخطوة كان تمويل العجز بأي وسيلة ممكنة، فإنّ أفعال سعّيد يمكن وصفها بأنّها رد فعل وارتجالية بطبيعتها. لكن، سواء كان ذلك مقصوداً أم لا، لا يمكن إنكار الواقع المادي للتغيرات التوزيعية الناجمة عن استراتيجية الاستدانة لدى النظام.

## القروض المشتركة

تحت سلطة قيس سعّيد، جاء اقتراض الدولة من خلال اتفاقيتي ائتمان أساسيتان. أولاهما القروض المشتركة، وقد تمّنت في اقتراض تونس لأكثر من 2.5 مليار دينار منذ العام 2021 بالعملات الأجنبية وتستخدمها بالأساس لتمويل المدفوعات الخارجية.

وفي شباط/فبراير 2021، قبل بضعة أشهر من إنقلاب سعّيد وأثناء ولايته الرئاسية، وافقت وزارة المالية على شروط قرض مشترك مع مجموعة من أربعة عشر بنكاً محلياً. حددت الشروط قيمة القرض بالعملات الصعبة بما قيمته 1.26 مليار دينار، انقسمت إلى 260 مليون يورو و150 مليون دولار. وكان أكبر المشاركين في هذا القرض بنك تونس العربي الدولي، حيث مجموعة المبروك المساهم الأكبر فيه. كانت أسعار الفائدة المرتبطة بشرائح القرض تتراوح بين 2-3.5%، وهذه ليست بالقليلة نظراً لأنّ السداد في خلال خمس سنوات سيكون بالعملة الأجنبية<sup>77</sup>.

77 Staff writer, "Signature d'une convention de prêt syndiqué de 465 millions de dollars pour financer le budget de l'État", Tustex, February 19, 2021

في أيار/مايو 2022، أبرم اتفاق على قرض مشترك ثاب بقيمة 81.5 مليون يورو و25 مليون دولار أميركي بشروط فائدة مماثلة ومشاركة الجهات الدائنة نفسها. ثم في العام 2023، زادت حكومة سعّيد بشدة من اعتمادها على القروض المشتركة. وفي أيار/مايو من ذلك العام، وافق اثنا عشر بنكاً محلياً على تقديم قرض مقوّم بالعملة الصعبة بقيمة 400 مليون دينار لوزارة المالية. وبعد 5 أشهر، حصلت الوزارة على قرض آخر بالعملة الصعبة بقيمة 750 مليون دينار من ثمانية عشر بنكاً محلياً. وعلى الرغم من عدم الإفصاح عن المساهمات الفردية للبنوك في القروض المشتركة للعام 2023، فإنّها لا تشدّ عما قدّم من قروض في العام 2021، حيث بنك تونس العربي الدولي في طليعة المساهمين.

## إصدار سندات الخزنة

أما الطريقة الثانية التي اعتمدها الدولة للاقتراض من الجهات المحلية فكانت ببيع السندات الحكومية بالدينار التونسي. شهدت مبيعات هذه السندات ارتفاعاً كبيراً أول مرة في العام 2021، بعد إغلاق أبواب الأسواق العالمية أمام تونس وتباطؤ الاستجابة الاقتصادية لفيروس كورونا. وفيما يتعلق بالمدة الزمنية للسندات، فقد تحولت آجال السندات المباعة من ذلك إلى مدد أقصر. ففي العام 2021، كانت 75% من سندات الخزنة المباعة قصيرة الأجل، أي بأجال تقل عن سنة واحدة<sup>78</sup>. وتراوحت الفوائد على هذه السندات بين 6.732% و6.785%. قامت البنوك التجارية المقيمة بشراء سندات حكومية قصيرة الأجل في العام 2021، إلى جانب شرائها كميات أقل من سندات حكومية متوسطة الأجل وطويلته<sup>79</sup> ما أسفر عن زيادة مذهلة بلغت 34.7% في حجم حيازاتها من السندات على أساس سنوي<sup>80</sup>. وعلى النحو نفسه، شهدت هذه المؤسسات زيادة حادة في الإيرادات المتولدة من استثمارات محافظها (أي الديون قصيرة الأجل وتداول الأسهم)، ففي حين كان قسم كبير من الاقتصاد متعثراً، إنّ لم يكن متوقفاً تماماً، نجحت البنوك المقيمة في تحقيق زيادة قدرها 226 مليون دينار تونسي في الدخل المستمد من استثمارات المحافظ، جاءت جلها من الفوائد المحصلة على سندات حكومية<sup>81</sup>. وكانت هذه الزيادة بنسبة 28.8% عن العام 2020، وكانت، إلى جانب الرسوم المحصلة من خلال العمولات، مسؤولة عن الجزء الأكبر من نمو الدخل في البنوك في خلال العام 2021.

مع بقاء الوضع المالي للدولة وسمعتها في أعين الدائنين الأجانب من دون تحسن يُذكر في العام 2022، ازدادت مبيعات وزارة المالية من سندات الخزنة للمؤسسات المالية المحلية. وبين كانون الأول/ديسمبر 2021 وكانون الأول/ديسمبر 2022، زادت قيمة سندات الخزنة المستحقة بنحو 20%، أو قرابة 4 مليارات دينار تونسي<sup>82</sup>. وكانت السندات لمدة عام المحرك الرئيس لهذه الزيادة. وتراوحت الفائدة على السندات قصيرة الأجل المصدرة في العام 2022 بين 6.48% و7.719%، بمتوسط يقارب 7.25%. ومع أخذ تخفيف مشكلات السيولة في الاعتبار، يلحظ المرء أنّ اقتناء هذه السندات من طرف البنوك المقيمة قد سهّل بشكل كبير البنك المركزي: إذ زاد من عمليات إعادة التمويل، ليضمن بذلك للبنوك التونسية السيولة النقدية اللازمة لشراء ديون الدولة (المجزية)<sup>83</sup>. بحلول نهاية العام، ارتفعت قيمة حيازات سندات الخزنة على دفاتر البنوك المقيمة بمقدار 1.32 مليار دينار، وزاد إجمالي القروض المقدمة للدولة بمقدار 2 مليار دينار<sup>84</sup>. وكانت الإيرادات المكتسبة من مدفوعات الفائدة من وزارة المالية على سندات الخزنة الحكومية تشكل مرة أخرى المصدر الرئيسي للإيرادات الجديدة للبنوك.

والنمط نفسه تكرر في العام 2023. فعلى الرغم من أنّ البيانات السنوية الكاملة لم تتوفر بعد، فقد وثّقت التقارير النصفية زيادة بنسبة 51% في إصدار وزارة المالية لسندات الخزنة قصيرة الأجل. وفي هذا الصدد، جاءت الزيادة مدفوعة مناصفةً ببيع سندات لأجل ستة أشهر واثني عشر شهراً. تراوحت معدلات الفائدة على هذه الديون قصيرة الأجل بين 7.75% في الحد الأدنى و8.87% في الحد الأعلى، وظهر هذا الحد الأعلى على سند لأجل ستة وعشرين أسبوعاً صدر في أيار/مايو<sup>85</sup>. وبالرغم من تقلص العائد الحقيقي على هذه الاستثمارات بسبب التضخم، فإنّه لا يزال من الضخامة بما يكفي ليرفع معدلات أرباح البنوك المقيمة بدرجة ليست بالقليلة.

## سعّيد وسند القرض الوطن

في خلال فترة ولاية قيس سعّيد، لا بد من الإشارة إلى أنّ المؤسسات المالية المحلية استفادت أيضاً من دخل سلبي مستمد من الدولة عبر حيازاتها من سندات القرض الوطني. قبل تولي سعّيد لم يلجأ حُكّام تونس إلى هذا السند إلا فيما ندر، وهو يعمل كسندات الخزنة الحكومية، حيث يعوض المشتري من خلال مدفوعات الفائدة. تباع الغالبية العظمى من هذه السندات للوسطاء في سوق الأسهم ولبنوك نفسها. وقد بيعت أدوات الدين

78 Banque Centrale de Tunisie, "Rapport annuel sur la Supervision Bancaire: Exercice 2021", Report, December 2022

79 تصنّف هذه السندات سندات خزينة قابلة للتظهير وتتراوح آجالها بين سنتين واثني عشر سنة

80 Banque Centrale de Tunisie, December 2022: 66

81 المصدر السابق نفسه.

82 Banque Centrale de Tunisie, "Statistiques Financières: juillet 2023-no.223, Report, July 2023: 36

83 المصدر السابق نفسه: 35

84 المصدر السابق نفسه: 6

85 المصدر السابق نفسه: 36

هذه بمعدلات عالية في الآونة الأخيرة. فقفزت قيمة الدين المستحق من إصدارات هذه السندات من 1.878 مليار دينار تونسي في كانون الأول/ديسمبر 2021 إلى 6.365 مليار دينار بحلول حزيران/يونيو 2023. والحال أنه من المستحيل معرفة الحصة الدقيقة لكبار رجال المال التونسيين من هذا المبلغ، لكن بوسعنا القول إنها ليست بالقليلة.

وكما أشرنا سابقاً، فإنّ العواقب التوزيعية لاعتماد نظام سعيّد على الاستدانة لتمويل عجزه - سواء كانت هذه الاستدانة على شكل قروض مجمعة، أو سندات خزينة، أو سندات قرض وطني - عواقب واضحة نسبياً. ويمكن تقدير هذه العواقب بطريقة أفضل إذا ربطنا الإجابات عن ثلاثة أسئلة:

مَن استحوذ على ديون النظام؟

1. أيّ شيء مولته هذه الديون؟

2. كيف تسدّد هذه الديون؟

3. الإجابة عن السؤال الأول واضحة إلى حد ما، فأكبر مشتر للديون السيادية التونسية في خلال فترة حكم قيس سعيد كان البنوك المقيمة، وبفارق كبير للغاية عن باقي المشتركين. بين كانون الأول/ديسمبر 2019، بعد شهرين من تنصيب سعيّد لأول مرة رئيساً للبلاد، وأيلول/سبتمبر 2023، تضاعفت المطالبات الإجمالية للبنوك المقيمة على الدولة<sup>86</sup>، فارتفعت من 17.7 مليار دينار إلى 33.4 مليار دينار. وإذا حصرنا تركيزنا على الفترة التي تلت انقلاب سعيّد، نجد الصورة صارخة بالقدر نفسه. فبين كانون الأول/ديسمبر 2021، أي بعد أربعة أشهر من 25 تموز/يوليو، وأيلول/سبتمبر 2023، ارتفعت مطالب البنوك على الدولة بمقدار 6 مليارات دينار. من منظور الميزانيات الجمعية للبنوك، فهذه الزيادة في ديون الدولة والمضمونة من الدولة<sup>87</sup> دفعت نسبتها من إجمالي الأصول<sup>88</sup> إلى نسبة مهولة تبلغ 20.9% (للمقارنة، كانت المطالبات على الدولة تمثل قرابة 12.2% من أصول القطاع المصرفي في كانون الأول/ديسمبر 2018).

وعليه، من يحقق أكبر المكاسب من فوائد الدولة على ديونها ليسوا إلاّ من يملك أكبر الحسابات في البنوك المقيمة، ومن يملك أكبر حصة في هذه المؤسسات. يتعدى بطبيعة الحال تحديد الأفراد في الفئة الأولى. إلاّ أنه من الممكن تحديد الأفراد في الفئة الثانية من خلال استعراض المساهمين الكبار في البنوك التجارية والمؤسسات المالية التونسية المدرجة في البورصة، ومراجعة البيانات المتاحة عن ملكية البنوك الخاصة. باختصار، تبين لنا هذه التحليلات أنّ حملة الأسهم في هذه البنوك من أبناء الطبقة الأوليغارشية في تونس. تشمل العائلات المستفيدة من ديون الدولة التونسية في الآونة الأخيرة عائلات بن يدر وتامارزيست والحرشاني والمزابي وإدريس وبن عياد وميلاد والمبروك والدغري. علاوة على ذلك، لا بد من الإشارة إلى أنه بالرغم من أنّ بعض هذه العائلات قد احتفظ منذ فترة طويلة بمواقع متميزة في القطاع المالي التونسي، فإنّ شركاتها لم تبدأ في توسيع نفوذها داخل الصناعة المصرفية إلاّ في خلال فترة رئاسة سعيّد. وبهذا، فإنّ ما حققته الأوليغارشية التونسية كطبقة من مكاسب عن طريق الديون السيادية في السنوات القليلة الماضية أكبر مما قد تحقّقه في أيّ وقت آخر في التاريخ.

المؤسسة	العائلة صاحبة حصة الأغلبية
بن يدر وتامارزيست والحرشاني	بنك الأمان
اللومي	البنك التونسي الكويتي
عباس والرزيري	البنك العربي لتونس
الحرشاني	بنك الإسكان
المبروك والحرشاني وميلاد وتامارزيست	بنك تونس العربي الدولي
بن عياد والحرشاني والحمروني	بنك الوفاق
الدغري والسلمي وتامارزيست	الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة
بوشماوي والمزابي وبوعزيز	الاتحاد الدولي للبنوك
الفقيه وكمون	البنك التونسي
المزابي وإدريس	البنك التجاري

جدول: العائلات المهيمنة على قطاع المال التونسي فيما يتعلق بما تموله الدولة باستدانتها، تُظهر الميزانيات على مدى السنوات الثلاث الماضية أنّ معظم الإنفاق الحكومي موجه إلى النفقات الجارية. يتضمن هذا البنء، بطبيعة الحال، رواتب ومزايا العاملين في القطاع العام. لكن شهدت فترة حكم قيس سعيد زيادة ملحوظة في تخصيص هذه الأموال لدعم الطاقة والغذاء<sup>89</sup>، مع ملاحظة أنّ دعم الطاقة يفيد الفئات ذات الدخل الأعلى أكثر من غيرها. أخيراً، فيما يتعلق بسداد الديون، اختارت حكومة سعيّد الاحتفاظ بأساسيات قانون الضرائب الذي ورثته، ولم تقم بتعديله إلاّ عبر إدخال ضريبة رمزية على الثروة<sup>90</sup> في العام 2023. وبالتالي، تستمر الشركات (لا سيما الأوف شور منها)، والأثرياء الذين يحصلون على دخل من الفوائد والأرباح الرأسمالية، ومن يعمل في المهن الحرة، في التمتع بامتيازات الإعفاء الضريبي بحكم الأمر الواقع، إن لم يكن دائماً بحكم القانون. على هذا النحو، فإنّ الغالبية العظمى من الإيرادات الضريبية التي تُستخدم بجانب الاستدانة لتمويل سداد الديون الحالية، تأتي عبر آليتين رئيسيتين. أولاهما الضرائب على أجور العاملين في القطاع الرسمي، وهي فئة قوامها إلى حد كبير أعضاء الاتحاد العام التونسي للشغل. وثانيهما الضرائب المتنوعة على الاستهلاك، لا سيما ضريبة القيمة المضافة، التي تؤثر في ميزانيات الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط أكثر من غيرها.

وبأخذ نظرة شاملة إلى دورة الاستدانة والنفقات الممولة بالديون وسداد الديون، تتجلى الآثار التوزيعية لاستراتيجية الاقتراض التي انتهجها سعيّد. من الناحية العملية، منح نهجه بين عامي 2021 وأوائل 2024 الأثرياء في تونس - لا سيما أعضاء الطبقة المالية من رأس المال - مطالبات طويلة الأجل على مصادر دخل العمال والفئات الأقل حظاً. وقد فعل ذلك، جزئياً، لتمويل الإعانات التي تعود فوائدها على هذه العائلات الثرية نفسها أكثر من غيرها. وبالمجمل، نقلت هذه التحركات توزيع الدخل والثروة الوطنية إلى الفئات الأثري في البلاد. والأهم من ذلك، أنّ اندفاع الدولة في الاقتراض (والانفجار المصاحب في التزامات السداد) من المحتمل أن تتطلب معها إدارة التقشف في السنوات المقبلة. وإذا تعلمنا من التاريخ أي شيء، فقد تعلمنا أنّ الخسائر التي ستحدث نتيجة التراجع المالي ستتركز بين الطبقات المتوسطة والدنيا. وبهذا، تغدو الحصيلة النهائية لاستراتيجية الاستدانة لدى النظام في خلال أول سنتين ونصف من حكم سعيّد أوضح مما قد تبدو في النظرة الأولى. وبالطبع، لا نستبعد أن تتحول التحيزات الطبقيّة الواضحة في الديون السيادية المعاصرة نتيجة للتغييرات الأخيرة في سياسة البنك المركزي. لكن حتى الآن، فإنّ واحدة من السمات الحاضرة باستمرار - وإن لم تكن مخططة ربما - للاقتصاد السياسي لسعيّد تتمثل في نقل الدخل والثروة من العمال الرسميين والفئات الأقل حظاً إلى النخبة المالية.

<sup>86</sup> يوجد مقياس لم ننظر فيه بعد في هذه الورقة، ألا وهو إجمالي مطالبات القروض المشتركة المقدمة إلى وزارة المالية وحجارات سندات الخزنة مع القروض المقدمة إلى الشركات المملوكة للدولة. ويُقدّر ما تكون القروض المقدمة إلى الشركات المملوكة للدولة مضمونة من وزارة المالية، يمكن معاملتها معاملة الديون الحكومية يُقصد بالديون المضمونة من الدولة القروض المصرفية للشركات المملوكة للدولة وتنعّمها - كما ذكرنا - وزارة المالية

<sup>87</sup> Moez Hadidane, "Les engagements des banques envers le secteur public dépassent les 33 milliards de dinars", Ilboursa.com, November 10, 2023

<sup>89</sup> تضاعفت النفقات الحكومية على الدعم أربع مرات بين 2016 و2022. في 2022، شكّل هذا الإنفاق 8% من الناتج المحلي الإجمالي، انظر: World Bank, "Tunisia Economic Monitor: Migration amid a challenging economic context", Report, Fall 2023: 12

<sup>90</sup> للاطلاع على دراسة متكاملة عن قانون الضرائب، انظر: Colin Powers, "The Political Economy of Social and Health (In)security: Missing Growth, Policy Failure, and Old Bargains Come Home to Roost in Egypt, Morocco, and Tunisia", Report : Friedrich Ebert Stiftung, January 2024

# 4. العلاقات بين الدولة ورأس المال في عهد قيس سعيد

## تباير العلاقة بين الدولة ورأس المال في عهد قيس سعيد

نوصّف هذا الدعم بـ«المعتاد»، على أهميته طبعاً، فما نقصده أنّ هذا الدعم في ظل النظام الحالي ليس نتاج اختيار استراتيجي بقدر ما هو إرث متواصل بلا نقد. إذ يرجع أصل سياسات الدعم الحكومي هذه إلى أيام الهادي نويرة أو إصلاحات النيوليبرالية في التسعينيات وبداية الألفينيات، وبالتالي تعاني من المشكلات نفسها التي تسببت في تأخر تحديث الصناعة لعقود: غياب الشروط الأساسية ونقص إجراءات تحفيز الاستثمار الخاص في القطاعات عالية القيمة المضافة والنهج السلبي تجاه سلاسل القيمة العالمية. أدخل قانون المالية إجراءات جديدة، لا سيما الإعفاء الضريبي لمدة أربع سنوات للشركات الجديدة من ضريبة دخل الأشخاص والشركات، وضممها بعناية لتوجيه الفوائد نحو الأنشطة الإنتاجية. لكن، بما أنّ هذه الإجراءات تعمل على المراحل النهائية من الأعمال بدلاً من المراحل الأولية، فإنّها لا تحدث تغييراً كبيراً في ظروف رواد الأعمال الطموحين، ولا تعدل العلاقة الحالية بين الدولة والصناعات التصديرية، بمعنى أنّها تعطي الشركات الجديدة إعفاءات ضريبية مؤقتة في حين أنّ ما تحتاج إليه فعلياً هو رأس المال، سواء من خلال المنح أو الإعانات أو القروض.

أما الخاصيتان الثالثة والرابعة للعلاقة المعاصرة بين الدولة ورأس المال فهما انفصال الدولة عن رأس المال في تخطيط السياسات، وتبنيها موقفاً انتقائياً عدائياً تجاه رأس المال. بخصوص الخاصية الثالثة، فكما ذكرنا سابقاً، يبدو أنّ تخطيط السياسات يجري بلا توجيه، والفرق الأساسي عن الماضي هو استبعاد «الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية» والجمعيات التجارية المتخصصة من المناقشات. أما بصدد الخاصية الرابعة، وكما حللنا سابقاً، فإنّ ضغط الدولة على أعضاء الأوليغارشية التونسية في الآونة الأخيرة يمكن تفسيره بتزايد الضغوط المالية على الدولة، والفهم السطحي من الحكومة للعوامل المسببة للتباطؤ الاقتصادي الحالي، ومحاولة سعيّ الوفاء بوعوده المتعلقة باستئصال الفساد.

بتأثير الخصائص الأربع المذكورة أعلاه، تكتنف التناقضات نمط العلاقات بين الدولة ورأس المال في تونس تحت حكم قيس سعيد. وهذه التناقضات ليست صعبة الملاحظة. فمن جهة شرع نظام سعيّ في إعادة توزيع الدخل والثروة نحو رأس المال المالي، وفي الوقت نفسه اتخذ موقفاً عدائياً ضد بعض أبرز الشخصيات في الصناعات المالية. ومن جهة ثانية، افتتح سعيّ فترة ازدهار البنوك، لكنّه بالمقابل هدد بانهايار القطاع بزيادة تعرضه للمخاطر السيادية الناتجة عن سياسته، ودفع سوق السندات إلى مجالات غير مسبوقة بدخول البنك المركزي بصفة مشتر. وعلى المنوال نفسه، غضب وإدارته من عزوف البنوك عن إقراض الشركات الإنتاجية بأسعار معقولة، وبالمقابل يزيد من اقتراض الدولة من هذه البنوك، مما يزيد من ترددها في تقديم القروض. وبالمثل، يلتزم سعيّ ظاهرياً بالسيادة الاقتصادية لتونس، لكنه يبقى بالمقابل متسامحاً وغير متدخل حين يتعلق الأمر برأس المال الصناعي الأجنبي (ومعظم المحلي أيضاً). يبيد بوضوح غضبه من أداء الاقتصاد، ويبيد بالمقابل عدم اهتمامه بالمناقشات الأيديولوجية والكوادر البشرية وتخطيط السياسات.

خلقت هذه التناقضات نمط علاقات بين الدولة ورأس المال يحابي الأعمال في العديد من مخرجاته، ولكنّه يفتقر إلى وجود عقد اجتماعي بين الدولة ورأس المال. بيد أنّ ثمار هذا النمط لا شأن يذكر لها في تسريع عملية تعافي الاقتصاد التونسي. ومن أبرز هذه الثمار غياب تحالف للنمو الاقتصادي.

سواء أشرف نظام سعيّ على تحقيق معدلات ربح جيدة لبعض شرائح رأس المال أم لا، فقد فشل بلا شك في استقطاب الحلفاء أو تشكيل شراكة تنموية واسعة مع مجتمع الأعمال. ويعني غياب تحالف للنمو محدودية دور الدولة التنوسية في تحفيز وتوزيع رأس المال الخاص في الاقتصاد. ويعني هذا بدوره أنّ قدرة الدولة على التأثير في بناء المصانع وتفعيل الخطوط الصناعية الجديدة تعتمد على تعبئة رأس المال العام مباشرة. وبالرغم من أنّ هذا الاتجاه نتاج المسار التاريخي أكثر منه نتاج الاختيار الواعي، فإنّ الدولة تحت حكم قيس سعيد لم تتخلّ تماماً عن توظيف الأموال العامة. فمنذ 25 تموز/يوليو، استمرت البنوك العامة في إقراض المؤسسات العامة بمعدلات كبيرة - نما حجم القروض المقدمة إلى تلك المؤسسات من البنوك العامة بمعدل سنوي قدره 15% منذ العام<sup>91</sup> 2015؛ وقفّر بشكل ملحوظ في العام 2021 حين أصبحت قروضها تمثّل 21.2% من إجمالي أصول البنوك العامة<sup>92</sup> -، كما واصلت وزارة المالية دعم ديون تلك المؤسسات بمبلغ يصل إلى 2.6 مليار دولار سنوياً<sup>93</sup>. بيد أنّ عبء الدين (المقدر بين 40%-20 من الناتج المحلي الإجمالي لتونس<sup>94</sup>) وسوء الإدارة الكارثي لمعظم المؤسسات العامة على مدى العقد الماضي يحتم على الائتمان المخفض الذي تتلقاه أن ينتهي إلى تمويل سداد الديون والنفقات التشغيلية وقليل من البنود الأخرى. فهذه الشركات لا تقوم باستثمارات جديدة تذكر ولا يمكنها ذلك. وبالمثل، لا يمكن للدولة تعزيز الاستثمار بأكثر مما تقوم به هذه المؤسسات، فعبء ديونها وموقعها الهامشي في الاقتصاد العالمي يفرضان عليها الاستمرار في تنفيذ تخفيضات شديدة في البنود المصنفة كاستثمارات عامة، وهو ما عكسته ميزانيات السنوات الثلاث الماضية. بناءً على ذلك، نجد أنّ تحسين القدرة الإنتاجية لتونس - بناء المصانع وما شابه - يعتمد على القطاع الخاص وبالتالي على قدرة الدولة على إدارة تحالف للنمو. ومن ثمّ، فإنّ عدم قدرة نظام سعيّ على تشكيل تحالف كهذا كان السبب في توقف التحسينات في القدرة الإنتاجية في خلال السنوات الثلاث الماضية بالكامل.

## خصائص مميّزة

إذ وصلنا إلى هنا فقد بات بوسعنا استقراء بضعة خصائص لعلاقات الدولة ورأس المال في تونس. بدايةً، من الأمور البديهية في ضوء التحليل الأخير للدين السيادي انخيار الدولة غير الواعي نحو رأس المال المالي المحلي. يظهر هذا الانخيار بوضوح في استراتيجية التمويل العام عند سعيّ، وفي مصادقة نظّامه على استحواذ العائلات الكبرى على المؤسسات المصرفية، وفي إنعائه أمام الممارسات التواطؤية للبنوك. فكما وثّق تحقيق «منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية»، تشمل تلك الممارسات تثبيت الأسعار في مجال العمولات والرسوم المفروضة على العملاء، وترتيبات تتيح للتكتلات الكبرى متعددة القطاعات تجاوز القيود المفروضة على حجم الائتمان الممنوح للكيانات التابعة لها<sup>91</sup>. وهذه الممارسات التواطؤية ضالعة في استغلال البنوك لعملائها، وضالعة من منظور تنموي في حرمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على القروض. لكن من المؤكد أنّ التغييرات الجارية في البنك المركزي التونسي تشير، كما ذكرنا سابقاً، إلى إمكانية إنهاء انخيار الدولة إلى رأس المال المالي سواء كلياً أو جزئياً. وبالمثل قد تفعّل الزيادة الضريبية المؤقتة (محددة بالسنتين الماليتين 2024 و2025) المفروضة على البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين وإعادة التأمين في قانون المالية لسنة<sup>92</sup> 2024. على أي حال، الزمن وحده كفيل بالكشف عن نتائج هذه الإجراءات. لكن بغض النظر عن أي تغيير مستقبلي، تظل عواقب الانخيار السابق وتأثيره في الطابع الاجتماعي والتنموي لنظام سعيّ قائمة.

أما الخاصية الثانية من خصائص العلاقة المعاصرة بين الدولة ورأس المال فتتمثّل في دعم الدولة المعتاد للشركات الكبرى الموجهة نحو التصدير، سواء كانت وطنية أو أجنبية. ويتجلّى هذا الدعم في قانون الضرائب الذي لم يخضع للإصلاح، ولا يزال يتيح لهذه الشركات مجموعة واسعة من الإعفاءات والتخفيضات الضريبية. كما يتجلّى في سياسة تقييد الأجور التي تبنتها الدولة في خلال مفاوضات الرواتب مع الاتحاد العام التونسي للشغل في العام 2022. وحين

91 بحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يبدو أنّ التكتلات المعنية قد توصلت إلى تفاهم يوافق بموجبه بنك التكتل «المنافس» على تزويد الكيانات الاعتبارية لمنافسه بالائتمان الذي يحتاج إليه  
92 تخضع هذه الصناعات لضريبة إضافية بنسبة 4% على الأرباح الخاضعة للضريبة للعامين المقبلين، انظر Staff writer, "Tunisian parliament approves finance law for 2024", News Report: Orbitax, December 12, 2023

93 Banque Centrale de Tunisie, 2022 : 44  
94 كوتر زنتور، تونس تمضي في «الطلاق المؤلم» مع الخصخصة، المجلة (23 تشرين الثاني/نوفمبر 2023  
95 Ishac Diwan, Hachemi Alaya, Hamza Meddeb, "The buildup to a crisis: current tensions and future scenarios for Tunisia", Paper: Malcolm H. Kerr  
96 Carnegie Middle East Center, January 23, 2024

أمن عوامل مخففة تفسر الأداء الضعيف؟ بالطبع. لا شك أنّ الظروف الاقتصادية العالمية المشار إليها سابقاً من بين هذه العوامل، وكذلك الطابع الريعي للبرجوازية الوطنية. لكن حتى مع التحكم بأكبر قدر ممكن في تأثير هذه العوامل، سيعود بنا التحليل إلى التّوابع وانعدام التوجيه اللذين طبعاً إدارة سعيد للاقتصاد.

إنّ تدني مستويات تكوين رأس المال الثابت لا يهدد آفاق نمو الاقتصاد فحسب، بل يندّر أيضاً بتدهور السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي على المدى البعيد. يعود ضعف أرقام خلق فرص العمل في تونس إلى نقص الاستثمار وتوجيهه إلى قطاعات معينة دون أخرى. وبالتالي، إلى نقص الاستثمار هذا تُعزى أزمات البطالة والعمالة غير الرسمية. لتوضيح ذلك، فإنّ هذا النقص البنيوي يتسبب في معدلات البطالة التي لا تزال تتجاوز 16%، ونسب بطالة الشباب التي تفوق 40%، والعمالة غير النظامية التي تشكل أكثر من 44% من مجموع القوة العاملة<sup>97</sup>، وفي واقع أنّ نحو نصف السكان في سن العمل لا يشاركون في أي نشاط يدر دخلاً<sup>98</sup>.

وعلى المدى المتوسط، من الصعب تخيل أنّ النظام قادر على الحفاظ على الهدوء والاحتفاظ بتأييد مجموعة واسعة من الأوساط الاجتماعية في خضم هذه الظروف. بل تغدو الأمور أصعب إذا برزت إلى الواجهة مسائل عدم المساواة - وليدة إدارة النظام للمالية العامة. وبطبيعة الحال، فإنّ أي غليان شعبي من هذا القبيل لن يفضي إلا إلى التأثير سلباً في الآفاق السياسية لقرطاج.

## 5.

# خاتمة

اضطلعت معاناة الاقتصاد التونسي بدور حيوي في تقويض عملية الانتقال الديمقراطي في البلاد. ففشل تحقيق الآمال، وقلة المكاسب الاجتماعية، والإحباط من التفشي المستمر لأشكال جديدة من الفساد، كلها أسباب أسفرت عن انتشار الاغتراب والاستياء بين الناس. وهذه الظروف، بدورها، كانت قد ساعدت في دفع حملة قيس سعيد لرئاسة البلاد في العام 2019، بصفته مرشحاً من خارج الطبقة السياسية التقليدية، وساهمت في تمكينه من تنفيذ انقلابه<sup>99</sup> في 25 تموز/يوليو 2021.

والحال أنّ الاقتصاد كان المحرك الرئيس لصعود قيس سعيد إلى السلطة، إلا أنّه بعد توليه منصبه في قرطاج اختار تهميش القضايا الاقتصادية. في البداية، اتسم موقفه باللامبالاة، لكن هذه اللامبالاة تحولت إلى حالة من الذعر مع تفاقم مشكلات الديون والندرة والنمو البطيء في العام 2023. وكما أوضحنا في هذا التقرير، فإنّ سعي سعيد المتضارب لحل هذه الأزمات في تلك الفترة - قوام هذا الحل بيع جبال من السندات للقطاع المالي المحلي، واستهداف بعض أفراد الأوليغارشية بطريقة انتقائية، والتمسك بنموذج تنموي فاشل - لم يحقق أي تحسّن يُذكر. وفي جميع محاولات سعيد الارتجالية لتحسين الاقتصاد، كشف عن انعدام فهمه لكيفية عمل الاقتصاد في الوقت الراهن. فالاستثمار، سواء كان خاصاً أو عاماً، هو العمود الفقري للأداء الاقتصادي، فمن دون إنشاء خطوط إنتاجية جديدة، لا يمكن تحقيق النمو أو خلق الوظائف أو تحقيق إعادة توزيع مستدامة. وللأسف، فقد تجاهلت تدخلات سعيد هذه الحقائق كلياً.

ومع ضيق الأفق الاستثماري للدولة التونسية بحكم القيود المالية وموقع البلاد التبعية في الاقتصاد العالمي، لا يمكن تحقيق استثمارات حقيقية إلا من خلال إقامة قرطاج شراكة تنموية مع قطاعات رأس المال. ولا ريب أنّ التوصل إلى ترتيب كهذا ليس بالأمر السهل. فميول البرجوازية التونسية نحو الاقتصاد الريعي معروفة جيداً، ومصالح الأعمال الأجنبية في العمالة الرخيصة والحد من نقل الملكية الفكرية واضحة بلا شك. لذا، يتطلب تحقيق شراكة تنموية فعّالة من قرطاج إما إيجاد صيغة منضبطة ومحفزة لتغيير توجهات رؤوس الأموال القائمة، أو استخدام الأدوات المتاحة لديها - التنظيمية والنقدية والمالية والضريبية - لخلق طبقة رجال أعمال تكون أكثر توافقاً مع الأهداف التنموية. ليس هذا بالأمر السهل على الإطلاق. لكن هذه هي المهمة التي تقع على عاتق سعيد ومن قد يأتي بعده. ومن الواضح أنّ نهج الرئيس الحالي في إدارة العلاقات بين الدولة ورأس المال بعيد كل البعد عن تحقيق هذا الهدف. وإذا كانت التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لإخفاقات سعيد في هذا المجال واضحة الآن، فإنّها ستزداد تفاقمًا في الأشهر والسنوات القادمة.

97 منال دريدي، أزمة العمل غير النظامي في تونس، تحليل: مدونة صدى الشرق الأوسط، كارنيفي للسلح الدولي (14 شباط/فبراير 2023)  
98 استقينا أرقام البطالة بين الشباب والمشاركة في قوة العمل من تقديرات منظمة العمل الدولية. والأرقام الواردة تعود للربع الرابع من العام 2023 ومصدرها مكتب الإحصاء المركزي

99 انظر: Colin Powers, "Chronicles of a Death Foretold : Democracy and Dedevelopment in Tunisia", Report : Noria Research, November 2022

## الترخيص البحثي

تشجع مؤسسة نوريا استخدام ونشر هذا المنشور ضمن ترخيص cc-by-nc-nd. ولكم مطلق الحرية في مشاركة أو نسخ أو إعادة توزيع محتوى التقرير ونشره، باستثناء الاستخدام ذي الأغايات التجارية، عبر كافة الوسائل وبمختلف الأشكال، بشرط أن يتم نشر المحتوى كاملا وبدون تعديل.

كما تتحتم الإشارة إلى مؤسسة نوريا للأبحاث عند كل استعمال لهذا المحتوى، مع عدم القيام بأي تعديل، أو اقتباس أو ترجمة حتى لو كانت جزئية، إضافة إلى عدم نشر هذا التقرير لغايات ربحية.

## بند إخلاء المسؤولية

الآراء الواردة في المادة المنشورة تخص المؤلف ولا تعكس بالضرورة مواقف مؤسسة نوريا للأبحاث. وقد تم تنفيذ هذا المشروع بدعم مالي من مؤسسة المجتمع المفتوح Open Society Foundations.

مترجم: علاء سند بريك هنيدي



[WWW.NORIA-RESEARCH.COM](http://WWW.NORIA-RESEARCH.COM)